

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٣٦**

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد كيتا
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

00-76630
*0076630

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميلو لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا، الوارد في الوثيقة S/2000/1105. وقد تلقى أعضاء المجلس أيضا نسخا من رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة من إندونيسيا، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2000/1125.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام ومدير الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية.

أعطي الكلمة للسيد فييرا دي ميلو.

السيد فييرا دي ميلو (تكلم بالإنكليزية): شكرا يا سيدي الرئيس على دعوتي لمخاطبة المجلس.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في ٢٩ أيلول/سبتمبر، قامت بعثة موفدة من المجلس بزيارة تيمور الشرقية والغربية وقدمت تقريرا عن الحالة فيهما. ونظرا لأنه لم يكد أسبوع يمضي على تقديم هذا التقرير، سأكتفي في ملاحظاتي اليوم بالتركيز على بعض المسائل التي أبرزها هذا التقرير على وجه التحديد، وسأذكر للأعضاء الخطط التي وضعناها بالنسبة لمؤتمر المانحين الذي سيعقد في بروكسل الأسبوع القادم، وسأخبرهم بآخر ما أجريناه من مشاورات بشأن السبيل الذي يتخذه التحول السياسي في عام ٢٠٠١.

ومن المفيد أيضا أن نلقي الضوء على الظرف الحاسم، وأضيف أنه حاسم على نحو إيجابي، الذي نجد أنفسنا فيه من جديد في تيمور الشرقية. فبعد أن تجاوزنا المرحلة الطارئة، وبعد أن تجاوزنا البدء في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، قطعنا الآن شوطا بعيدا في المرحلة الانتقالية المؤدية إلى الاستقلال. وقد ازداد تطور آلياتنا التشاورية، عن طريق هيكل مجلس الوزراء، والمجلس الوطني المؤلف كله من التيموريين، وأخذنا نرى بداية ظهور مناخ سياسي بشكل أوضح في تيمور الشرقية. وهذا تطور صحي وجيد التوقيت، يتيح لنا أن نوجه اهتمامنا إلى أفضل سبيل يمكن أن تتخذه إدارة المسيرة النهائية صوب الاستقلال الكامل، وأن نبدأ التفكير الآن في نوع المساعدة الدولية التي قد تحتاج إليها تيمور الشرقية بعد الحصول على ذلك الاستقلال.

ولكنني أود قبل البدء في إحاطتي الإعلامية الفعلية أن أوجه عبارات شكر قليلة إلى المجلس على إيفاده إلى تيمور الشرقية البعثة التي رأسها السفير أنجابا لترى على الطبيعة ما تم إحرازه من تقدم، وما تبقى من تحديات. فقد وجدنا جميعا هذه الزيارة مفيدة للغاية، إذ شكلت حافزا لتفكيرنا في

طريق التقدم إلى الأمام، وأبرزت المجالات ذات الأولوية، وطمأنتنا على أننا لسنا وحدنا في المساعي التي نضطلع بها.

والحالة الأمنية مستقرة في تيمور الشرقية، كما أفادت بذلك بعثة مجلس الأمن. أما في تيمور الغربية، فما زالت لدينا شواغل بشأن وجود عناصر في أوساط الميليشيات تصر بعناد على انتهاج سبيل العنف وبشأن إفلات هذه العناصر من العقاب. غير أنه أحرز شيء من التقدم فيما يتعلق بإعادة اللاجئين إلى الوطن والمحادثات الرامية لتحقيق المصالحة. ومن دواعي سروري أن أبلغكم بأنه جرت بنجاح في الأسبوع الماضي إعادة مجموعة يبلغ عددها ٤١٠ لاجئين إلى الوطن، يتألف معظمها ممن نطلق عليهم اسم ”الميلسات“ السابقة، أي عناصر الدفاع المدني العسكرية، وأسرهم، وهي عملية انتدبت لها رئيس مكتبي شخصيا، ولقي ذلك تعاونا ممتازا سواء من جانب السلطات الإندونيسية أو القيادة والمجتمع المحلي في تيمور الشرقية، حيث رحب برجوع هؤلاء العائدين إلى الوطن. ويحدوني الأمل في أن يؤدي هذا النموذج للتعاون الرفيع المستوى، الذي شاركت فيه أيضا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرهما من وكالات تقديم المساعدات الإنسانية، إلى التشجيع على زيادة العدد الكلي للعائدين سواء عن طريق الإعادة المنظمة أو العودة الطوعية. وقد جرى منذ ٦ أيلول/سبتمبر حتى اليوم ما يربو على ٢٠٠ ٢ حالة عودة طوعية. ومع أن من السابق لأوانه وصف هذا بأنه اتجاه عام، فإنه كذلك علامة إيجابية أخرى.

وفي الوقت ذاته، عقد عدد من الاجتماعات والاتصالات المشجعة من أجل قضية المصالحة. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، في سورابايا، بإندونيسيا يسرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عقد أول اجتماع رسمي بين الزعماء السياسيين المؤيدين للاستقلال الذاتي، وهم متحدون تحت لواء منظمة جامعة يقال لها أوني نيمور أسوين (حركة توحيد تيمور)، والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية.

وسنتابع هذه المسألة في الأسبوع المقبل بعقد جلسة ثانية على أمل، أنه من خلال تطوير هذه الاتصالات، يمكن إيجاد أرضية مشتركة بين زعماء تيمور الشرقية تساعد على عملية إجراء مصالحة حقيقية.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ترأس رئيس الأركان لدينا وفدا ضم ممثلين عن المركز الوطني للمقاومة التيمورية وعن القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية في اجتماع على الحدود مع ثلاثة من رؤساء الميليشيات الأربعة الذين وجهوا التماسات إلى مجلس الأمن، بدأت برسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى السفير أنجابا الذي كان رئيسا للمجلس وقتها. وتصادف أن الموقع الرابع على الالتماسات عدل عن موقفه السابق المتفق عليه في تلك الالتماسات. وقد أعقب هذا الاجتماع مزيد من الاتصالات مع نفس الزعماء الثلاثة في اجتماعات تمت في كوبانغ بين رئيس الأركان في البعثة وبين الزعماء الثلاثة في ١٩ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء الإعداد لإعادة توطين اللاجئين الذي ألمحت إليه بإيجاز في وقت سابق.

وفي حين لم تسفر هذه المباحثات عن نتائج محددة، ظهرت دلائل على أن زعماء الميليشيات الثلاثة قد يكون لديهم القدرة والاستعداد على تيسير عودة عدد كبير من اللاجئين إلى تيمور الشرقية، وإعادة ٠٠٠ ٦ لاجئ على الأخص إلى بوكاو و ٠٠٠ ١٦ لاجئ إلى منطقة إينارو. وعلاوة على ذلك فإن إمكان عودة أولئك الزعماء الثلاثة إلى تيمور الشرقية وإعادة اندماجهم سلميا فيها، هو أيضا محل نظر إيجابي.

وأخيرا، أود أن أتكلم بإيجاز عن اللجنة المشتركة للحدود، وهي الآلية التي يقصد بها توفير محفل للمباحثات

بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحدود وتسويتها، وقد وقّعت مع الوزير المنسق بامبنغ يودويونو، في ١٤ أيلول/سبتمبر في دينباسار، الاتفاق الخاص بها. وتفيد آخر المعلومات التي تلقيتها من ديلي مساء أمس، أننا قد حددنا موعدا للاجتماع الأول للجنة المشتركة للحدود، الذي كان يؤجل المرة تلو المرة كما يعلم المجلس. والآن سيعقد الاجتماع يوم الخميس المقبل في جاكارتا. وقد وافقت بطبيعة الحال على اشتراك وفدنا في هذه المباحثات.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى تناول بعض النقاط الأساسية المتعلقة ببعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا. أولا، لقد سمعني المجلس وأنا أشير من قبل إلى أن توافر الموارد في الميزانية الموحدة لتيمور الشرقية يظل إحدى العقبات الأساسية التي نواجهها ولذلك فقد شعرت بسرور بالغ إزاء توصية البعثة بإيلاء الاهتمام لزيادة المرونة في استخدام الموارد المقررة للبعثات مثل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأن هذه التوصية قد أعقبتها على الفور رسالة موجهة منكم، سيدي الرئيس، إلى رئيس الجمعية العامة، توصون فيها عن طريق رئيس الجمعية العامة، بأن تتوخى اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مثل هذه المرونة. وقد ناقشت الموضوع بنفسي مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية صباح أمس.

وفي اعتقادي أننا ندرك جميعا، أنه من قبيل العبث بصراحة أن ترأس إدارة انتقالية بعثة للأمم المتحدة تنفق على شؤونها عشرة دولارات مقررة مقابل كل دولار يُتبرع به لإدارة البلد الذي جعلها المجلس مسؤولة عنه.

وكما أبرزت بعثة مجلس الأمن، فإن قطاع العدل يقاوم، ضد نقص خطير من الموارد، سواء المالية أو البشرية. وكان التقدم المحرز في تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٩ أبطأ من المتوقع، وإنني أشارك في القلق خشية أن يؤثر ذلك البطء بدوره تأثيرا سلبيا على الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة، إذا لم تأخذ العدالة مجراها.

ومراعاة لذلك، وضعنا استراتيجية شاملة للإسراع بعملية التحقيقات في الجرائم الخطيرة، واستكمال التحقيقات في جميع القضايا التي توجد لها مستندات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. والتحدي الذي يواجهنا الآن هو توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وقد أعدت تخصيص الأموال والعتاد من مجالات أخرى في نطاق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأعددنا قائمة بموارد أخرى عاجلة، من الأشخاص والعتاد، سنكون بحاجة إليها إذا كان يراد وضع استراتيجيتنا موضع التنفيذ الكامل، والتي سنشرك فيها جميع المانحين المعنيين بدءا بأعضاء هذا المجلس بطبيعة الحال. وإنني أحث الأعضاء على النظر في هذه الطلبات بالموافقة عليها. وعلاوة على ذلك، فإنني أرحب بالاقتراح غير الرسمي الذي قدمه أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية بإنشاء أفرقة من المحققين المؤقتين أشبه بقوات التدخل السريع ونشرهم بهدف تجسير الفجوة. وينبغي أن يُرحب بأولئك المحققين في ديلي عاجلا أفضل من آجلا.

وما زلنا قلقين للغاية أيضا إزاء بدء العملية القضائية الإندونيسية في إجراء المحاكمات في أسرع وقت ممكن. وقد فهمت من المحامي العام لإندونيسيا، مرزوقي درسمان، الذي أجري معه اتصالات هاتفية مستمرة، وهو شريك لنا في المجال القضائي ومجال حقوق الإنسان، أن محاكمة يوريكو غوتيريز والمشتبه فيهم في اغتيالات أتامبوا قد تبدأ هذا العام، وأن المحاكمات الأخرى المتعلقة بالجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩ قد تبدأ في أوائل عام ٢٠٠١، بمجرد إنشاء المحاكم المخصصة المعنية بحقوق الإنسان التي أقرها البرلمان الإندونيسي منذ أسبوعين فحسب. ولا حاجة

بنا إلى القول إنه يتحتم على إندونيسيا أن تحرز تقدما ملموسا في هذا الصدد عاجلا وليس آجلا.

وما برح تطوير الهياكل الأساسية، ولا سيما خارج ديلي، أحد التحديات الرئيسية التي تواجهنا. وتجري الآن إعادة تأهيل أساسية للطرق في جميع أنحاء تيمور الشرقية توقعا لموسم الأمطار. وقد تم توصيل الطاقة الآن إلى جميع المناطق، على الرغم من أن القدرات المحدودة وتكاليف العمليات تعني أن الخدمة لن تستمر طول الوقت. وفي ديلي يفوق الطلب السريع المتزايد، والناتج بلا شك عن الوجود الدولي الهام، قدرتنا الإنتاجية، مما يؤدي إلى انقطاع الطاقة الكهربائية على نحو منتظم. وللمساعدة على مواجهة هذه المشكلات، تمكن الاستعراض الأخير لميزانية الإدارة الانتقالية من توفير ٠٠٠ ٦٥٠ دولار من الأموال الإضافية ننوي استخدامها مباشرة في مشروعات التعمير خارج ديلي، فضلا عن ١,٦ مليون دولار لإدارة الطاقة. وهناك تأخير مؤسف أيضا في تنفيذ برامج التعمير المتعلقة بالتعليم والصحة. وباختصار فإن حجم التدمير في تيمور الشرقية يعني أن التعمير سيظل يشكل حاجة ماسة حتى بعد الاستقلال.

وقد أرسلت مذكرة إلى رئيس البنك الدولي جيم ولفينسون، سأتولى متابعتها، أوصي فيها البنك أن يشترك مع الأمم المتحدة في المستقبل القريب للبحث في الدروس التي يمكن استخلاصها للمستقبل فيما يتعلق بالتعجيل بموافقتنا على مشروعات التعمير الرئيسية وسرعة تنفيذها.

وفي هذا المنعطف، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب إلى المجلس أن ينظر موافقا في إمكانية السماح ببقاء موجودات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بعد انتهاء البعثة، كلما كان ذلك عمليا. وقد أشرت من قبل إلى التفاوت الملحوظ في التمويل الذي يذهب إلى ما تنفقه الأمم المتحدة نفسها في تيمور الشرقية والتمويل الذي يذهب إلى نفقات الإدارة الانتقالية للإقليم. وقد يتضاعف هذا التفاوت، وقد يتعرض كثير من التقدم الذي تحقق للانتكاس، إذا كان علينا أن ننقل أجهزة الحاسوب، ومعدات الإذاعة والمركبات وغير ذلك من المعدات. وقد بحثت ذلك أيضا مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية صباح أمس. وأبدى تعاطفا شديدا مع طلبنا.

وثمة عامل هام آخر في الانتقال إلى الاستقلال يتعلق بالدفاع. وقد حققت الخطط الرامية إلى إنشاء قوة دفاعية لتيمور الشرقية خطوة رئيسية إلى الأمام في ديلي في الأسبوع الماضي، بعقد مؤتمر للمانحين معني بالدفاع حضره ١٢ بلدا. وأثناء تلك المداولات قدمت استراليا والبرتغال تعهدات سخية للقيام بدور رائد في إنشاء برنامج للتدريب الأولي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد أعربت بلدان شتى عن اهتمامها بتوفير المساعدة من أجل تعزيز مكتب تطوير قوة الدفاع، التي ستضمن الإشراف المدني. ويجري الآن تحقيق الهدف الرامي إلى تدريب أول كتيبة لقوات الدفاع مدربة تدريبا كاملا بحلول عام ٢٠٠١.

إلا أن قوة دفاع تيمور الشرقية لا يتوقع أن تبلغ قوامها الكامل قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

ومن الواضح أن وجود الأمم المتحدة لحفظ السلم سيكون مطلوبا بشكل ما ربما حتى ذلك التاريخ. وهذا الوجود يحظى بالتأييد الكامل من القيادة في تيمور الشرقية. والمعدل الحقيقي لانسحاب حفظة السلم من تيمور الشرقية سيعتمد في النهاية على البيئة الأمنية الداخلية بالإضافة إلى قدرة قوة الدفاع في تيمور الشرقية على ملء الفراغ.

وفي الأسبوع القادم سأسافر إلى بروكسل مع زملائي من تيمور الشرقية للاجتماع بالمانحين بشأن تيمور الشرقية. وهناك، في اجتماع تستضيفه اللجنة الأوروبية ويشارك في رئاسته البنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة

الانتقالية في تيمور الشرقية، سنجري استعراضا للتقدم الذي أحرز حتى اليوم في أنشطة التعمير وإعادة التأهيل إزاء مؤشرات الأداء، حسبما طلب في اجتماع المانحين في لشبونة في حزيران/يونيه الماضي.وسيركز الاجتماع على وضع استراتيجية متكاملة للانتقال صوب الاستقلال.

ومن بين المسائل الأساسية، لا يزال تعيين وإنماء كبار المدراء في جميع قطاعات الخدمة العامة تحديا كبيرا قائما. ونحن نواجه صعوبات كبيرة في تشجيع العناصر المدربة المشتتة، على العودة لتولي وظائفها في ظل انخفاض مستويات المعيشة الذي تنطوي عليه هذه التضحية. ولا يمكن أن تتحقق بنجاح عملية إضفاء الطابع التيموري من غير استثمار مستدام وكبير في بناء القدرة، وهو مطلب لن ينتهي بالاستقلال. والانتقال لا يعني أن يحل موظفون من تيمور الشرقية محل الموظفين الدوليين فحسب، ولكنه يتضمن أيضا تطوير كادر من الاستشاريين الفنيين يعينون ليس من الموظفين الدوليين حصرا ولكن أيضا من مصادر القطاع الخاص.

وثمة تحد آخر سيناقش في بروكسل وهو استدامة الموارد المالية العامة. إن اختيار مستوى مستدام من الإنفاق العام صعب للغاية في ضوء عدم التيقن من قدرة الاقتصاد على زيادة مصادر الدخل. ومصدر الدخل الكبير الوحيد في تيمور الشرقية سيكون الموارد البترولية في بحر تيمور. والتقديرات المعتدلة تبين أن الدخل السنوي من النفط يزيد عدة مرات عن حجم الميزانية الراهنة لتيمور الشرقية، ولكن هذه كلها مجرد تقديرات فحسب. وتجري الآن مفاوضات مع استراليا بشأن مهمة ضخمة معقدة لإقامة نظام مرض لإدارة الأنشطة البترولية في البحار بين تيمور الشرقية وشمال استراليا.

والدعم المستمر من المانحين في السنة القادمة حيوي لتحقيق خطة انتقال ناجحة.

إن عملية الانتقال صوب الاستقلال التي بدأت في العام الماضي بالاستطلاع الشعبي وفيما بعد بالقرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) دخلت مرحلة جديدة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بعد أن تقلد ٣٦ عضوا مناصبهم في المجلس الوطني المؤلف بأكمله من التيموريين. وقد عينت هذه الهيئة التشريعية الأولية بعد عملية تشاور واسعة كانت تستهدف ضمان تمثيل المقاطعات المختلفة في تيمور الشرقية والأحزاب السياسية الرئيسية، سواء داخل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية أو خارجه، بالإضافة إلى قطاع عريض من المجتمع المدني.

ومجلس الوزراء الانتقالي الذي شكل في تموز/يوليه توسع في تشرين الأول/أكتوبر بإضافة السيد خوسيه راموس - هورتا إليه، وإنشاء هذا المجلس وتعيين المجلس الوطني يمثلان معا مرحلة جديدة هامة في الانتقال صوب نظام حكم في تيمور الشرقية، تتشاطر فيه السلطة على نحو متزايد الإدارة الانتقالية وممثلين مختارين من القاعدة العريضة لمجتمع تيمور الشرقية. وأعتقد اعتقادا راسخا أن الانتقال الناجح يتطلب وضع السلطة التنفيذية والتشريعية بشكل تدريجي في أيدى شعب تيمور الشرقية. وبذلك يصبح يوم الاستقلال ذروة الانتقال السلس إلى الصبغة التيمورية، وليس مجرد نقطة انتقال مفاجئة للسلطة.

والروزنامة السياسية للمرحلة الأخيرة للانتقال الذي يبلغ ذروته في الانتخابات الديمقراطية لحكومة تيمور الشرقية الشرعية، كانت موضع مناقشة مستفيضة مع أعضاء الحكومة والمجلس الوطني والقادة الآخرين في تيمور الشرقية. وقد بزغ من هذه المناقشات عدد من أوجه التفاهم المشتركة. ومع ذلك لا يمكن أن نعطي تواريخ محددة في هذا

الوقت ما عدا أنه من المحتمل أن تعلن تيمور الشرقية استقلالها في نهاية ٢٠٠١.

والحدث الهام في العام المقبل، حسبما يراه خبراؤنا الانتخابيون، والأرجح أن يحدث في منتصف عام ٢٠٠١، سيكون إجراء انتخابات عامة لإنشاء جمعية تأسيسية من بين مهامها وضع الصيغة النهائية للدستور واعتمادها. وليس من المتوقع في هذه المرحلة إجراء استفتاء للتصديق على الدستور لأن الجمعية التأسيسية المنتخبة ستتمتع بالشرعية الديمقراطية الكاملة. وبعد أن يعتمد الدستور ستتقلد الجمعية التأسيسية السلطة بعد حلف اليمين باعتبارها البرلمان الأول. واعتمادا على ما يرد في الدستور ستجرى انتخابات الرئاسة - على افتراض أن النظام الرئاسي هو الذي جرى اختياره - وتعين الحكومة ويعلن الاستقلال في الربع الأخير من عام ٢٠٠١ حسبما هو متوقع.

ولمساعدة الجمعية التأسيسية اقترح السيد زانانا غوسماو المتحدث باسم المجلس الوطني ورئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، أن ينشئ المجلس الوطني لجنة خاصة للشؤون الدستورية والانتخابية تتضمن أعضاء المجلس الوطني وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وممثلين عن المجتمع الوطني في تيمور الشرقية. ويمكن لهذه اللجنة أن تساعد في إيصال المناقشات إلى الشعب وفي وضع المبادئ الأساسية للدستور تحت نظر الجمعية التأسيسية المنتخبة وبعد ذلك تقديم هذه المبادئ في نص مشروع أولي للدستور.

وفي هذا الأسبوع سيبدأ المجلس الوزاري في ديلي مداولات بشأن مشروع تنظيم الأحزاب السياسية الذي يضع شروط تسجيل الأحزاب السياسية. وعمليات التسجيل الانتخابي والتسجيل المدني والتعليم المدني تحرز الآن تقدما. وسنبدأ التنفيذ في هذه المجالات الثلاثة في العام المقبل.

هذه الروزنامة ستمكننا من الوفاء الناجح بولايتنا ونقل السلطة إلى حكومة تيمور الشرقية المنتخبة على نحو شرعي في نهاية عام ٢٠٠١. ولكن الانتقال بطبيعة الحال هو أكثر من مجرد نقل السلطة السياسية. وكما أبرزت بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا فإن السرعة في إضفاء الطابع التيموري على الإدارة والنجاح في ذلك يرتبطان ارتباطا وثيقا بقدرتنا على أن نبني، في أكثر المرشحين كفاءة في تيمور الشرقية، القدرات اللازمة لتحقيق النجاح. وهذا الجهد يكتسي أهمية حيوية قبل أن تتحقق عملية الانتقال على نحو ناجح. ولكنه مطلوب أيضا بعد الاستقلال. ودور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لن ينتهي بانتهاء اليوم الأخير لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فمن الواضح أن وجودنا سيكون مطلوبا في المستقبل لدعم القدرة في المسائل الفنية والأمنية وكذلك في المجالات المتعددة لبناء القدرة في الإدارة العامة.

وفي الختام، نظرا لمناخ الاستقرار الحالي فإني مفعم بالأمل لأن الصعوبات الأمنية التي أبلغتها للمجلس خلال زيارتي الأخيرة إلى نيويورك لم تعد قائمة الآن. ويمكننا أن نركز على الوفاء الناجح بولايتنا في السنة القادمة. وأعتقد أن لدينا الآن المعالم الرئيسية للانتقال إلى الاستقلال أثناء تواجدنا. وأثق بأن الخطوات المتبقية يمكن إنجازها بنجاح لضمان الانتقال السلس في عام ٢٠٠١. ولئن كان الانتقال السياسي في متناول اليد بالفعل، فإنني أعتقد أن النجاح لأمد طويل بعد الانتقال سيعتمد على المشاركة المستمرة للأمم المتحدة وما تقدمه فرادى البلدان المانحة، لدعم استقلال تيمور الشرقية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فييرا دي ميلو على إحاطته الإعلامية الشيقة.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أغلب أعضاء البعثة التي كانت في تيمور الشرقية مؤخرا حاضرون معنا هنا اليوم، وبالنيابة عنا جميعا أود أن أعيد التأكيد على تقديرنا العميق للممثل الخاص، وكذلك فريقه، على ما أعتقد أننا جميعا نرى أنها كانت زيارة نافعة. لم أكن ضمن البعثة الأولى، ولكن من كانوا فيها عادوا بانطباع جيد وكانوا سعداء بالعمل الذي قمت أنت، ياسيد فييرا دي ميلو، به خلال العام الماضي. أعتقد أننا جميعا نريد تقديم أعمق الامتنان على جهودك هناك، وكذلك على المكاسب المثيرة للإعجاب لشعب تيمور الشرقية. إنها شراكة نادرة نشاهدها وإنه امتياز أن نتابع مولد أمة. هذا يجعلنا جميعا فخورين بأن نكون جزءا من منظومة الأمم المتحدة التي تعمل هناك. لقد شاهدنا اجتماعات مجلس الوزراء والإعمار الذي يجري هناك. وأعتقد أن رؤية الظروف على أرض الواقع تجعلنا أيضا نقدر التضحيات الشخصية التي تقدمونها أنت وزملاؤك في الميدان شهرا تلو الآخر. وبالنيابة عنا جميعا أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا لعملكم الشاق وتضحياتكم كل يوم في الميدان.

السيد فييرا دي ميلو، حقيقة أننا كنا هنا قبل أسبوعين وأنك هنا اليوم تثبت أهمية مواصلة الحوار بين مجلس الأمن وبعثتكم. إنك، بالمعنى الحرفي، بعيد وفي الطرف الآخر من العالم، أي في أبعد نقطة من نيويورك يمكن أن يصل إليها المرء. نجاحك هو أيضا عبء عليك، لأنه لا يظهر في صدر الصحف كل يوم. أعتقد أنه من الأهمية بالنسبة لنا أن نرى الأشياء على أرض الواقع، ولكن من الأهمية لكم أيضا أن تعلموا أن لديكم أذنا صاغية هنا. هذا ليس وضعا سهلا، إذ أنه لا تزال هناك مخاطر. نود أن نتصور أنه بإمكاننا القول: ”حسنا، سيرجيو هناك وبالتالي لا يجب أن نقلق.“ ولكن ليس في هذا إنصاف لك أو لشعب تيمور الشرقية. لذلك فإنني مسرورة لأنك هنا، وآمل أن تشعر بأن لديك أذنا صاغية هنا في أي وقت تحتاج إليها.

القضايا التي ناقشتموها، وكذلك تلك الواردة في تقريرنا، تثير بعض المسائل الرئيسية. لن أخوض فيها بالتفصيل، نظرا لأن تقريرنا يغطي أغلبها. ولكن القضية التي أعتقد أنها ربما تستحق الإبراز هي الحاجة للبدء الآن في التخطيط لدور المجتمع الدولي بعد الاستقلال. ليس فقط أمامنا الكثير من العمل لكي نضمن أنه مهما كان الجدول الزمني الموضوع لاستقلال تيمور الشرقية سيكون لديك الموارد خلال فترة الانتقال هذه، ولكني أعتقد أيضا أن إحدى الرسائل الواردة من بعثتنا إلى المنطقة هي أن من الواضح أنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دوره. أعتقد أن زيارتكم هنا تأتي في الوقت المناسب حتى نبدأ في وضع الحدود لذلك الوجود.

سنجدد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في بداية العام القادم، وزيارتك هنا اليوم ياسيد فييرا دي ميلو بداية لتحديد المعالم الرئيسية التي سنحتاج لمعالجتها حتى نبدأ في ضمان وجود المجتمع الدولي هناك في فترة ما بعد الاستقلال أيضا. أعتقد أننا جميعا نود التأكيد بأشد ما يمكن على أهمية البدء في ذلك التخطيط الآن. ولهذا السبب، أرى أن زيارتك تأتي في حينها بالتحديد.

المصطلح ”ضوء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية“ كان يستخدم أثناء مهمتنا هناك، وهذا يعني أنه يتعين علينا أن ننظر إلى العناصر المختلفة المكونة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ليس من منظور جوانبها السياسية فحسب بل كذلك جوانبها الأمنية. أعتقد أنك قمت بعمل المعاون، ياسيد فييرا دي ميلو، في محاولتك إرساء الأساس لذلك. لقد تم بالفعل القيام بالقدر الكافي من العمل بالنسبة للوجود الأمني هناك ثم عقد المؤتمر الدولي

الذي شارك فيه المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، وسيكون تحديد المعونة المالية والفنية والأمنية أمرا حاسما.

النقطة الأخرى التي أود إثارتها من وجهة نظر الولايات المتحدة، والتي هي الأهم بالنسبة لنا، هي عملية العدالة والمصالحة. جميع قضايا ما بعد الاستقلال سوف تتأثر إلى حد كبير بالكيفية التي تعالج بها عملية العدالة والمصالحة اليوم. أعتقد أنني أتكلم باسم زملائي الذين كانوا معي في البعثة عندما أقول أن مفتاح ضمان نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وكذلك نجاح استقلال شعب تيمور الشرقية، هو وضع المسار المزدوج للمصالحة والعدالة على طريق تقدمي يحقق كليهما بأسلوب متكافل.

في تيمور الشرقية، سمعنا بالتأكيد المخاوف المتكررة للاجئين من الظروف القائمة في تيمور الشرقية. لقد أعادوا أسرهم و لم يسمعوا منهم. الشائعات والمعلومات الخاطئة خلقت مخاوف مشروعة داخل المجتمع. ولأننا كنا توا في تيمور الشرقية، تمكنا من طمأنتهم بأننا على اقتناع بأن شعب تيمور الشرقية سيرحب باللاجئين العائدين، وبأهم سيلقون معاملة حسنة واحتراما، ما دامت عملية عدالة قائمة لطمأنة شعب تيمور الشرقية بأن احتياجهم للعدالة تتم تلبيته.

بدون عملية العدالة هذه لن نحصل على المصالحة المناسبة لحل المشاكل. إن أحد أهم الجوانب التي خرجنا بها هي الحاجة للتأكد من أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ونظام تيمور الشرقية لديهما القدرة على التحقيق في الجرائم وإجراء عمليات مقاضاة. إن الخطة التي أتيت بها معك هنا، يا سيد فييرا دي ميلو، وقدمتها لنا حول عملية العدالة هي، حسب اعتقادي، في غاية الأهمية وتأتي في حينها. إننا بالفعل نراجعها وأتمنى بالتأكيد أن نستطيع النظر بشكل إيجابي في طلبكم الحصول على فرق معاونة للتدخل السريع، وكذلك موظفين ومعدات. وإن لم تستطع الحصول على نظام قضائي فعال فستختل جميع عجلات التقدم الأخرى.

وكما نرى هذه القضية، أعتقد أنه يتعين علينا التأكيد من أنه ليس لدينا قصور إداري يمكن أن يسبب عدم الاستفادة المثلى من الموارد. أعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة العمل داخل منظومة الأمم المتحدة للتأكد من أنه بالإمكان التعامل مع هذه الطلبات بشكل عاجل وفعال.

بالإضافة إلى التأكيد من أن عملية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وعملية تيمور الشرقية ناجحتان، من الضروري أيضا بشكل مماثل أن نتأكد من أن حكومة إندونيسيا تضطلع بمسؤولياتها نحو هذه القضايا، مثلما حددها قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٩(٢٠٠٠). ولا تزال النقاط الرئيسية المتعلقة بالعدالة في المرتبة الأولى. المزيد من التحرك الحاسم ضروري لأن نتعامل مع الميليشيات المتبقية. إن المسؤولين عن مقتل موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وكذلك مقتل اثنين من أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتعين محاكمتهم ويتعين إيجاد عملية إخضاع للمحاسبة لكي تعالج انتهاكات حقوق الإنسان في عام ١٩٩٩.

عندما كنا في جاكارتا، عقدنا اجتماعات بناءة للغاية مع عدد من مسؤولي الحكومة، وأطلعونا على التقدم. قمنا جميعا بالحث على تحرك قوي في جاكارتا لإقامة المحاكم الخاصة، التي هي بالغة الأهمية لضمان أن تتحرك عملية العدالة قدما.

لقد مر أكثر من عام على العنف الذي اندلع عام ١٩٩٩، وعلى المجتمع الدولي مسؤولية المساعدة في ضمان إحقاق العدالة. كلنا نأمل أن تضطلع حكومة إندونيسيا بهذه المسؤوليات على النحو العاجل المناسب.

القضية الثانية التي أود إبرازها هي حل الميليشيات. هذه عملية عدالة حاسمة، ويتعين على الحكومة أن تضطلع بمسؤولياتها في هذا الصدد. لقد كنا في معسكرات عديدة، وأعتقد أن استمرار وجود الميليشيات في تلك المعسكرات، وسيطرتها على المعسكرات، وبعض قرارات الأفراد تعرقل عملية العودة. وكما كتبنا في تقريرنا، أعتقد أنه من المفيد أن نتذكر هنا أننا جميعا نشدد على الحاجة إلى تحرك حاسم للتعامل مع الميليشيات المتبقية، ولا سيما زعمائها، حتى نضع حدا لأنشطتهم بشكل نهائي، وذلك عن طريق القيام، ضمن وسائل أخرى، بعمليات نزع السلاح الجارية الآن وإبعاد زعماء الميليشيات والذين يمارسون الترهيب عن تجمعات اللاجئين، والمحاكمة السريعة لزعماء الميليشيات على جرائمهم الخطيرة التي ارتكبوها. تحقيق التقدم في هذه المسائل أمر حاسم بالنسبة لنجاح كل ما تحاول الأمم المتحدة تحقيقه في تيمور الشرقية.

وأخيرا، كانت قضية العودة من محاور الاهتمام الكبير للمجتمع الدولي ولحكومة إندونيسيا أيضا. ولا بد من أن يكون هناك برنامج لتسجيل اللاجئين يكون ذا مصداقية ويتم الإشراف السياسي الدولي عليه وكذلك برنامج لعودة اللاجئين. وقد حدثت بعض التطورات المشجعة في هذه الناحية في الأسابيع الأخيرة مع حالات العودة التلقائية على أساس مخصص لنحو ٤٠٠ شخص من أفراد القوات المسلحة السابقين والموظفين المدنيين (ميلساس) بالإضافة إلى المناقشات الجارية مع الميليشيات التي كانت قد وجهت كتابا إلى رئيس مجلس الأمن. ومن المحتمل أن تؤدي تلك المناقشات وحالات العودة إلى حدوث حالات عودة كبيرة أخرى، الأمر الذي أعتقد أننا سنرحب جميعا به ونعتبره سبيلا هاما لمعالجة هذه المشكلة. إلا أن هذه الأمور لن تخفف بأي حال من الحاجة إلى أن يكون للمجتمع الدولي وجود في تيمور الغربية في ظل ظروف أمنية مناسبة.

وخلال زيارتنا، أجرينا مناقشات طيبة لمحاولة تمكين موظفي الأمن التقليديين التابعين للأمم المتحدة من الذهاب لاستعراض الحالة، ونأمل في أن يتحقق هذا حتى يكون بإمكان المجتمع الدولي العودة بكامل قوته إلى تيمور الغربية.

وسأطرح سؤالا أو سؤالين على الممثل الخاص.

لقد كانت محاولة حث لجنة الحدود المشتركة على أن تجتمع بأسرع ما يمكن إحدى المناقشات الأساسية التي دارت في جاكارتا. ويسرنا أن هذه اللجنة ستجتمع يوم الخميس، ونحث على أن تكون اجتماعاتها منتظمة وعلى مستوى رفيع. ومن الانطباعات الواضحة التي خرجنا بها الحاجة إلى إجراء مناقشات منتظمة تماما وبشكل مستمر، والحاجة إلى توفير مصادر أفضل للمعلومات. ومن الواضح أن لجان الحدود لها دور أساسي في هذا المجال، وأنه يتعين علينا أن نقوم بأي شيء ممكن للمساعدة في هذه الناحية.

وتتعلق القضية الأخرى باللجان المشتركة التي تعالج بعض القضايا الثنائية الأساسية الأخرى، وخصوصا المعاشات التقاعدية، وهي تكتسي أهمية حيوية لعودة اللاجئين. وربما يكون لدى السيد فييرا دي ميلو بعض المعلومات الإضافية حول ما يحدث على هذه الجبهة.

وأعتقد أننا خرجنا جميعا بإحساس مفاده أن المناقشات المستفيضة التي جرت حول إنشاء علاقات عمل بحيث يكون هناك تفاهم متبادل بين الجانبين ستكون أساسية للتحرك قدما إلى الأمام، وبالتأكيد أن هذه اللجان المختلفة ضرورية لتحقيق ذلك.

اسمحوا لي بأن أشكركم مرة أخرى، السيد فييرا دي ميلو، على هذه الزيارة المفيدة جدا، ولكن الأهم من ذلك على العمل الذي تقومون به بالنيابة عنا جميعا لتمكين شعب تيمور الشرقية من تحقيق استقلاله.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فيرا دي ميلو على وجوده معنا في المجلس اليوم ليناقش معنا عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أشكره على الإحاطة المفيدة التي قدمها لنا، وكذلك على ماحظيت به البعثة من كرم ضيافة وتعاون أثناء زيارتنا لتيمور الشرقية.

ويغطي تقرير البعثة طائفة واسعة من أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقبية. وهو يذكر بشكل صائب أن تلك الإدارة أحرزت تقدما هاما حتى الآن، وأنها ينبغي لذلك أن تحظى بالدعم المستمر من مجلس الأمن. وسيكون تجديد ولاية تلك الإدارة الانتقالية في شهر كانون الثاني/يناير فرصة مثالية لمعالجة بعض الشواغل التي أثيرت في التقرير والتي أثارها أيضا السيد فيرا دي ميلو في بيانه. وبالمثل، نأمل في إمكان إحراز تقدم من جانب هيئات أخرى في الأمم المتحدة لإزالة العقبات الإجرائية التي تعرقل عمل الإدارة الانتقالية، وخصوصا في توفير الموارد اللازمة لها.

وفيما يتعلق بأداء ولاية الإدارة الانتقالية، يسر وفد بلادي بشكل خاص أن يرى عملية إصباغ الطابع التيموري وبناء القدرات اللازمة لإعداد شعب تيمور الشرقية للاستقلال الكامل.

وقد كلف المجلس الوطني ومجلس الوزراء إلى جانب الإدارة الانتقالية بمهمة هامة تتمثل في التحضير للعملية الانتخابية. ويعود الفضل في معظم هذا التقدم إلى السيد فيرا دي ميلو.

ومع ذلك، فإن النتائج الكاملة لهذه العملية ستكون واضحة تماما بعد العملية الانتقالية عندما سيتعين على الحكومة الجديدة أن تؤدي وظائفها فورا وبشكل كامل، كما سيتعين عليها أن تتصدى للتحديات المختلفة الكثيرة.

ويؤيد وفد بلادي الرأي الداعي لأن يكون هناك وجود دولي في تيمور الشرقية عند استقلالها، خصوصا في مجالات التنمية، والأمن، والقانون، والنظام. ومن الأهمية بمكان أن تبدأ بأسرع ما يمكن عملية تخطيط محدد. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام القوي الذي تعهد به المانحون في الأسبوع الماضي لتدريب وتجهيز قوة للدفاع في تيمور الشرقية.

ولا تزال حالة اللاجئين في تيمور الغربية وإقامة العدل وتحقيق المصالحة من الشواغل الهامة. ويأمل وفد بلادي في أن يكون بالإمكان السير قدما بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير والتعهدات التي قطعت أثناء زيارة البعثة بالسرعة العاجلة التي تستحقها. وهذا أمر ضروري بشكل خاص لتهيئة أجواء الأمن اللازم لعودة اللاجئين وعودة وكالات العمل الإنساني.ونحن نرحب بعمليات الإعادة إلى الوطن لأفراد الاحتياط للقوات المسلحة السابقين وأسرهم، ونشجع بقوة إعادة المزيد من تلك الجماعات إلى الوطن.

وينبغي مساعدة حكومة إندونيسيا في جهودها الرامية إلى استقبال اللاجئين الراغبين في البقاء في إندونيسيا، نظرا لأن هذا يشكل أحد العناصر الهامة في حل مشكلة اللاجئين بشكل شامل.

ويرحب وفد بلادي بالتقدم الكبير الذي حققته حكومة إندونيسيا في السير قدما بعملية إقامة العدل، خصوصا من خلال إلقاء القبض على المشتبه فيهم وسن تشريعات تتعلق بحقوق الإنسان ومرة أخرى،نحن على ثقة من أنه سيتم إحراز المزيد من التقدم عما قريب.

ويكرر وفد بلادي التأكيد على أهمية المقترحات الواردة في التقرير والتي تستهدف إنفاذ التدابير الحالية للتعاون بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، ويرحب بالتعهدات التي تم تقديمها في هذا الصدد. كما أننا نشجع بقوة بناء على

علاقات ثنائية في المستقبل بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، وينبغي التوسع في الجهود التي يجري بذلها بالفعل في هذا الصدد.

ويسرني أن أعلم اليوم من السيد فييرا دي ميلو أن اجتماع لجنة الحدود المشتركة سيعقد يوم الخميس القادم.

وفي الختام، أقول إن تيمور الشرقية تسير سيرا حثيثا نحو الاستقلال الكامل، وكل ما هو مطلوب الآن أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم. وبنفس الطريقة، يمكن حسم كل القضايا المعلقة، مثل قضايا اللاجئين وإقامة العدل وتحقيق المصالحة. والمطلوب هو أن تعمل كل الأطراف معا من أجل معرفة أفضل السبل لتنفيذ شتى التوصيات الواردة في التقرير.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أجد نفسي أشعر بارتياح شديد لأن أتكلم عقب قائد بعثتنا إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا. ومع ذلك أود أن آخذ لحظة من وقتنا لأثبت في المحضر العام تقديري بوصفي عضوا في البعثة للطريقة التي قاد بها السفير أنجابا فريقنا. فهي لم تكن مفيدة فحسب؛ بل كانت متعة عظيمة. ومرحبا بك، سعادة السفير أنجابا، لقيادة بعثة ثالثة إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا إذا توفر لديك الوقت والطاقة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام على ما قدمه مرة أخرى من إحاطة مفيدة للغاية، وشاملة للغاية ومثيرة للاهتمام بشدة. وكما قال السيد فييرا دي ميلو، إننا الآن في مرحلة أساسية بالنسبة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولتيمور الشرقية نفسها، ومن المستصوب جدا أن ينفق مجلس الأمن بعض الوقت في جلسة علنية اليوم لمناقشة المسألة.

ولن أحاول تقديم تلخيص شامل، فقد تولى ذلك آخرون قبلي وبصورة أفضل مني. ولكني أود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط ذات الأهمية بالنسبة للمملكة المتحدة، وأود أن أتناولها من اتجاه مختلف اختلافا يسيرا عما جاء في البيانات الأخرى التي أدلي بها في هذه المناقشة حتى الآن، وأن اتبع نهجا عكسيا بمعنى من المعاني في تناول مجموعة المسائل المعقدة.

وكان من الانطباعات الثابتة التي عدت بها من زيارة البعثة كيف أن تيمور الشرقية وإندونيسيا تعتمدان من بعض النواحي بعضهما على بعض اعتمادا كبيرا. ومما له أهمية حيوية أن تصبح العلاقة بين الاثنتين قوية وشاملة ومثمرة ومنتجة. ويوجد فعلا العديد من الآليات لتيسير ذلك التبادل. وآمل أن يسهم كلا الجانبين خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة بقوة دفع جديدة في تعاونهما.

ومن الأنباء السارة جدا أن حدد موعد اجتماع اللجنة المشتركة للحدود - إذا كان ما بلغني صحيحا - بيوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن نتطلع إلى المزيد من اجتماعات اللجنة في كانون الأول/ديسمبر - وربما على مستوى المبعوثين المفوضين، لأني أفهم أن اجتماع هذا الأسبوع سيكون على ما يمكن أن أسميه مستوى المديرين.

ومن المهم للغاية أن يستخدم ذلك الإطار استخداما كاملا. ومن المهم للغاية أن يستخدم هو وغيره من سبل التعاون الأخرى للتوصل إلى حل سريع لبعض المسائل الموضحة في تقرير البعثة. وأود أن أذكرعلى وجه التخصيص في هذا الصدد، كما فعل السفير سودربرغ، المعاشات التقاعدية - التي ستكون ذات أهمية أساسية لاستقرار اقتصاد تيمور الشرقية مستقبلا - ومسألة جيب أويكسي والحاجة إلى التوصل إلى اتفاق تفاوضي انتقالي كامل لتوفير الاتصال بين تيمور الشرقية وأويكوسي بصورة دائمة.

وأود الآن أن أنتقل إلى تيمور الغربية وحالة اللاجئين هناك. وقد أوضحت البعثة ملاحظاتها جيدا في تقريرها، ولا

أود أن أكرر هنا. ولكني أود أن أذكر مسألتين. أولا، من الواضح أن الميليشيات، في أي شكل كان، لا تزال مشكلة. وإني أرحب كثيرا بتصميم وزير التنسيق يوداهوني على مواجهة مشكلة الترهيب الذي يحدث في مخيمات اللاجئين، ونتطلع إلى المزيد من المعلومات التي يقدمها إلى المجلس عن التدابيرالتي تتخذها حكومة إندونيسيا في هذا الصدد. وهذا عنصر بالغ الأهمية في معضلة شديدة التعقيد حقا.

ونقطتي الثانية هي التأكيد على أهمية عودة وكالات الإغاثة الدولية إلى تيمور الغربية. وهذه لا يمكن أن تتم إلا عندما تستقر الحالة الأمنية إلى الدرجة التي تجعل العودة مستدامة، والأمم المتحدة هي وحدها التي تستطيع البت فيما كان الوصول إلى هذه الدرجة قد تم. ولذلك فإن وفدي يولي أولوية كبيرة لقيام خبراء تابعين لمجلس الأمن بزيارة لتيمور الغربية. وكما ذكر ممثلون آخرون، هذا جزء عادي تماما من إجراءات البت بشأن وجود وكالات الأمم المتحدة في المناطق التي كانت فيها الحالة الأمنية سيئة. ونأمل أن تحدث هذه الزيارة عما قريب.

وما أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة من العودة، على أساس افتراض أن نتيجة مناقشات فريق الأمم المتحدة الأمني كانت إيجابية، يصبح من الضروري جدا الإبقاء على حالة عالية من اليقظة على جميع الأطراف لضمان اتخاذ الإجراء المناسب إذا ما تدهورت الحالة والحفاظ على الروابط السليمة والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات الإندونيسية، وغيرها ممن لها مصلحة في هذا الأمر.

ومن المهم بصفة خاصة أن تعود الوكالات الدولية لأنه، على الرغم من الترحيب الكبير بعودة بعض المجموعات المخصصة مثل مجموعة الأفراد الذين كانوا سابقا في احتياطي القوات الإندونيسية المسلحة من سكان تيمور الشرقية، التي أشار إليها السيد فييرا دي ميلو، فإنه لن يكون هناك بديل عن عملية تسجيل سليمة للاجئين تتم بمراقبة دولية تامة. وأفضل ضمانة ممكنة نستطيع أن نحصل عليها جميعا هي أنهم سيتمكنون من البت في مستقبلهم بدون تهديد أو قسر وفي أمان. ويجب أن يكون ذلك هدفا ذا أولوية عالية لنا جميعا.

وأود الآن أن أعود إلى تيمور الشرقية، عاكسا الترتيب كما فعلت. إن ملاحظات السيد فييرا دي ميلو قد أخذت في الاعتبار تماما وهي مفيدة للغاية. وأشير بوجه خاص إلى ما كان يتعين علينا أن نقوله عن مجال العدالة والتحقيق في الجرائم الخطيرة، وهو قد كان بالفعل مجالا حظي بأولوية رئيسية للبعثة خلال زيارتها. ونحن نتطلع إلى تلقي التفاصيل المتعلقة بالموارد التي تحتاجها الإدارة الانتقالية وسننظر فيها بعناية. ولكني أود أن أقول إنه بالنظر إلى الأهمية الحاسمة للعدالة والمصالحة في عملية عودة اللاجئين برمتها في تيمور الشرقية، فمن أهم الأمور أن تعكس السياسة المتعلقة بالعدالة والجرائم الخطيرة الإجماع الوطني بين التيموريين الشرقيين. وإني أعلم أن الإدارة الانتقالية ستتخذ تدابير لضمان أن يكون الأمران متسقين. وسيستغرق الأمر أطول من الفترة المؤدية إلى الاستقلال لحل مسألة المسؤولية والمساءلة عن أحداث عام ١٩٩٩، ومن المهم جدا أن تستمر العملية بصورة سلسة.

ومن الواضح أن الخطوة الرئيسية التالية ستكون اجتماع المانحين في بروكسل الأسبوع المقبل. ونرى أن هناك أربعة موضوعات رئيسية لذلك الاجتماع. وهي، مرة أخرى، منسجمة بصورة عامة مع النقاط التي ركز عليها السيد فييرا دي ميلو صباح اليوم.

الموضوع الأول يتعلق باستمرار التحسينات في سرعة الإنعاش وإعادة التعمير. وقد استمعن بعناية إلى ما قاله الممثل الخاص عن الإدارة الانتقالية تترك أشياء خلفها وهي

تمضي إلى الأمام. وأعتقد أن إبداء هذه الملاحظة مفيد وعملي للغاية في هذه المرحلة. وإني، شأني شأن المتكلمين الآخرين، يحدوني الأمل في أن تنظر الجمعية العامة في مرحلة مبكرة في المسائل التي أثارها الممثل الخاص عن استخدام الأنصبة المقررة. ومن الواضح أن المبدأ الأساسي المتمثل في أن الأنصبة المقررة ينبغي ألا تستخدم لتمويل الإنفاق الرأسمالي والمتصل بالتنمية، مبدأ ثابت لسبب وجيه جدا. ولكن هناك أيضا حجة مقنعة في حالات مثل حالة الإدارة الانتقالية لتنفيذ القواعد بفهم سليم ومرونة. ويحدونا الأمل في التوصل إلى طريقة مؤقتة وفقا لذلك، مما يسمح باستيفاء بعض المتطلبات الرئيسية.

والأولوية الثانية لاجتماع بروكسل وضع استراتيجية واضحة وجدولا زمنيا للانتقال السياسي في تيمور الشرقية. ولقد كنا من بين الذين أكدوا على أهمية تحديد مسار نحو الاستقلال في مختلف المراحل في مختلف مناقشات المجلس. وينبغي ألا يكون سريعا جدا؛ كما ينبغي ألا يكون بطيئا جدا، لكن يجب أن يكون عمليا قابل للتنفيذ، وأن يحمل في طياته الملكية الواضحة لشعب تيمور الشرقية لزمام أمره. ونأمل أن توضح مناقشات بروكسل هذه النقطة تماما.

والأولوية الثالثة هي التيمرة. وأعتقد أن هذه العملية تسير سيرا حسنا، لكن أرجو أن يكون من الممكن اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل معالجة بعض المشاكل التي ظهرت حتى الآن، لا سيما في مجال تعيين كبار موظفي الحكومة.

وأخيرا، هناك الميزانية الموحدة، التي ستبين، بدورها، مدى استدامة تيمور الشرقية على المدى البعيد، والتي حرصت على الإصغاء باهتمام إلى ما قاله الممثل الخاص فيما يتعلق بمصادر موارد الاقتصاد التيموري على الأجل الطويل. ولا بد أن تتخذ قريبا بعض القرارات الأساسية بشأن ما يمكن دعمه وما هو قابل للاستمرار، بغية القيام على الأقل، بتحديد احتياجات التنمية والمساعدة الدولية خلال الأعوام القليلة المقبلة. وهنا، أود أن أؤيد النقطة التي أثارها السفير إنجابا تأييدا قويا. فمن الواضح أنه ستكون هناك حاجة إلى وجود كبير للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ومن الواضح بنفس الدرجة أننا يجب أن نشرع في التفكير في ذلك الآن، وأرجو أن يتسنى للأمانة العامة والأمين العام أن يقدموا لنا، على الأقل، بعض المؤشرات الأولية عن سير هذا التفكير عندما يحين موعد تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في العام القادم.

لقد تحدثت طويلا بما يكفي. لكن يكفيني أن أقول أنني أرجو أن يتمكن المجلس قريبا من اتخاذ قرار للمصادقة رسميا على الاستنتاجات التي تضمنها تقرير البعثة. وستسهم المملكة المتحدة في هذه العملية، وآمل أن نتمكن من تحقيق بعض النتائج في القريب العاجل.

السيد كوشيوكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، على الإحاطة الشاملة التي وافانا بها. وهي تضيف عناصر جديدة ومعلومات جديدة إلى تقرير بعثة مجلس الأمن. ويسرنا أن يحضر معنا السيد فييرا دي ميللو هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر للسيد فييرا دي ميللو على حسن الضيافة التي قدمها لبعثة مجلس الأمن في تيمور الشرقية خلال زيارتها، كما نشكره على إسهامه الشخصي الكبير وجهوده الهائلة من أجل إنجاح هذه البعثة.

وأود كذلك أن أثني على رئيس البعثة، السفير أنجابا، لقيادته الحكيمة والفعالة للبعثة.

وخلال الزيارة، لاحظ أعضاء البعثة مع الارتياح أن السيد فييرا دي ميللو يقوم بعمل ممتاز، وأنه يدير موقع مجلس الأمن في تيمور الشرقية بصورة فعالة وفاعلة. ونود أن نثني بصورة خاصة على العمل الذي تضطلع به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها. ويشجعنا ذلك النجاح الكبير الذي حققته الإدارة الانتقالية في إرساء الأسس من أجل الانتقال السلس إلى الاستقلال وقيام دولة تيمور الشرقية في المستقبل.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح التعجيل بعملية تيمرة الإدارة. ويسرنا أن علمنا بأنه جرى بالفعل تعيين عدد من مدراء المناطق التيمورية ونواب المدراء، في الوقت الذي تمارس فيه المسؤولية التشريعية من خلال المجلس الوطني لكل التيموريين، وتمارس السلطة التنفيذية من خلال مجلس وزراء انتقالي يتألف من خمسة من التيموريين وأربعة من الدوليين. ومن المهم بصورة خاصة، في رأينا، أن السيد سيرجيو فييرا دي ميللو قد أقام علاقة وثيقة مع النخبة السياسية التيمورية الشرقية.

ونعتقد أن إنشاء قوة دفاع تيمورية شرقية ستكون خطوة منطقية على الطريق إلى الاستقلال.

وبطبيعة الحال، هناك صعوبات، كما ذكر بالفعل، ولا سيما بالنسبة لإنشاء نظام قضائي يؤدي عمله كاملا، إذ تبقى مواردها غير كافية على نحو خطير. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لإيجاد مخرج من هذه الورطة.

ويسرنا أن نلاحظ أن الوضع الأمني الشامل أن تيمور الشرقية قد أصبح مستقرا بصورة نسبية. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي تقوم بها الإدارة الانتقالية في معالجة التهديد الأمني الذي ينطوي عليه تسلل الميليشيات من تيمور الغربية، جديرة بالثناء العاطر. وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن عودة اللاجئين من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية ما زال يمثل مشكلة خطيرة تواجهها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ولا يزال عدد اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية مرتفعا للغاية، إذ يقدر بحوالي ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ. والوضع في المخيمات في تيمور الغربية، وبخاصة الأحوال المعيشية المزرية، يبعث على القلق البالغ. ونحن نعتقد أنه حيال الوضع الراهن، من المهم أن نضمن العودة الآمنة للمنظمات والوكالات الإنسانية الدولية إلى تيمور الغربية. ولسوء الطالع، فإن إعادة توطين اللاجئين وإعادة تسكينهم قد عقدهما أنشطة الميليشيا، التي لا تزال تشيع جوا من الترهيب ونشر المعلومات المضللة في المخيمات.

من الواضح أن المشكلات المشار إليها أخيرا من أزمة اللاجئين والتهديد الأمني الذي يشكله وجود الميليشيات، مشكلات معقدة ومترابطة بشدة في صورة كتلة من التناقضات التي يجب حلها. وسيمهد حل هذه المشكلات السبيل لتسوية المسائل الأخرى الرئيسية التي تواجهها الإدارة الانتقالية، وبخاصة المصالحة وضمان تنمية اقتصادية وسياسية مستقرة لتيمور الشرقية. ونحن على اقتناع بأنه، في ظل هذه الظروف، على مجلس الأمن، والإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا أن يواصلوا إيلاء الأولوية لهذه المسائل من خلال تنسيق وتكامل الجهود فيما بينهم، وأود الإشارة إلى العلاقة الجيدة التي أنشأها الممثل الخاص مع حكومة إندونيسيا، الأمر الذي يسهل إجراء حوار مفيد.

وتشجعنا التدابير التي اتخذتها حكومة إندونيسيا لمساعدة اللاجئين في العودة إلى تيمور الشرقية وإعادة توطين الذين يريدون البقاء في إندونيسيا، ونحيط علما على نحو إيجابي بالخطوات الحاسمة التي اتخذتها حكومة إندونيسيا نحو

وضع حد لأنشطة الميليشيات وتجريدها من السلاح وتسريحها، فضلا عن جهود إندونيسيا كذلك لتقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة في تيمور الشرقية إلى العدالة. وإن اعتقال زعيم الميليشيا غوتيريس ومن ارتكبوا المأساة في أتامبوا تطور إيجابي. ونرحب باعتماد إندونيسيا مؤخرا تشريعا لإنشاء محكمة حقوق الإنسان. ولقد أكدتت اجتماعاتنا مع السيد يودهويونو، الوزير المنسق للشؤون السياسية والاجتماعية والأمنية، والسيد شهاب، وزير الخارجية، على تفهمهما لأنه من مصلحة إندونيسيا أن تسوي هذه المشاكل في أسرع وقت ممكن.

وأخيرا، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، وللممثل الخاص أن بلدي سيظل داعما قويا لأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونحن مستعدون كذلك لمواصلة تقديم دعمنا لجهود حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة من خلال توسيع مشاركة أوكرانيا في الإدارة الانتقالية.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نشكركم سيادة الرئيس على تنظيم هذه الجلسة عن الحالة في تيمور الشرقية. وأرحب مرة ثانية بالسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام بيننا. فنحن نقدر تقديرا عاليا إحاطته المركزة والملمة والمفيدة عن آخر التطورات في تيمور الشرقية، وتوقعاته لمستقبل الإقليم.

وكان أمامنا قبل أسبوع تقرير بعثة المجلس إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا (S/2000/1105). واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقدير بنغلاديش للسفير أنجابا وسائر أعضاء بعثة مجلس الأمن لإنجازهم المفيد للغاية. فقد أبدى السفير أنجابا للمرة الثانية القيادة الحكيمة والفاعلة لبعثات المجلس إلى الأقاليم المضطربة. ونحن مدينون له بامتنان خاص.

وفيما يتعلق بزيارة البعثة لإندونيسيا فإننا نرى حاجة واضحة إلى أن يشاهد أعضاء المجلس بأنفسهم نتيجة جهود حكومة إندونيسيا وأن يناقشوا إمكانية أن يعمل المجلس مع الحكومة لإيجاد حل للقضايا المثارة في قراره ١٣١٩ (٢٠٠٠).

وقد سرنا أن تلقينا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر تقرير الحكومة الإندونيسية عن متابعة بعثة المجلس، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة S/2000/1125 ونرحب بالتزامات الحكومة إزاء مختلف مجالات القلق، ونرنو إلى الوفاء الفعلي بها.

وبالنسبة لتيمور الشرقية فأمامنا رسالة واضحة من تقرير البعثة، أكدها السيد فييرا دي ميلو في كلمته صباح اليوم. وتتعلق هذه الرسالة بضرورة تواجد دولي في تيمور الشرقية لبعض الوقت بعد استقلال الإقليم. وفي المجالات الأخرى أيضا ستظل هناك ضرورة لالتزام دولي قوي بالمساعدة المالية والتقنية. أما توصية التقرير عن إعادة تخصيص جزء من الميزانية المقدرة لحفظ السلام لتدريب نقاط قوة الشرطة المحلية فتشير في اتجاه مماثل: وإذا لم نفعل ذلك الآن ستصبح الحاجة إلى الحفاظ على قوة شرطة دولية أكثر إلحاحا. فالهيئة القضائية ناقصة الموارد ولا يمكنها أن تواكب ما يطلب منها. وإقامة العدل، لا بالنسبة للجرائم الصغيرة فحسب بل وللجرائم الخطيرة المرتكبة عشية الاستفتاء في العام الماضي، أمر بالغ الأهمية. وباختصار، فقضية بناء القدرات برمتها تقتضي مزيدا من الاهتمام ومن الموارد. وبوسعنا أن نتفق جميعا على أن هذه قائمة طلبات طويلة من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

أما قضية البطء في صرف الأموال فقد أثارها عدد من أعضاء المجلس فيما مضى. ونظرا لإلحاح عملية التعمير فإننا نتفق مع التوصية بمنح مرونة متزايدة في ميزانية الإدارة

الانتقالية بغية تيسير إنجاز ولايتها. ولذا فنحن نؤيد كل التوصيات التي قدمت في تقرير بعثة المجلس في هذا الصدد. ويسعدنا نجاح الإجراءات الشديدة والحاسمة التي يتخذها حفظة السلام في البعثة الانتقالية، في الحد من عنف المليشيات في تيمور الشرقية. كما نشاطر البعثة ارتياحها لما أحرزته من تقدم حتى الآن في تنفيذ ولايتها.

وتظل قضية اللاجئين سببا قويا للقلق. ويسعدنا أن طمأن الوزراء الإندونيسيون البعثة إلى التزام حكومتهم بحل تلك القضية. ثم إن الحكومة الإندونيسية تؤكد مجددا في التقرير الذي أشرت إليه قبل قليل عزمها على العمل بصورة وثيقة مع الوكالات المعنية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، للإعداد لتسجيل اللاجئين باعتباره أمرا عاجلا.

وأما المشاكل التي لا تزال قائمة فهي استمرار ترويع المليشيات وابتزازها للاجئين في المخيمات، ونقص المعلومات عن الأحوال في تيمور الشرقية وكفالة توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة للوكالات الإنسانية ووكالات المساعدة، لتمكينها من العودة. ونرى أن المناقشات التي دارت خلال بعثة المجلس ستساعد الحكومة على مضاعفة جهودها لبلوغ الأهداف المعلنة، ونتفق في هذا الصدد مع التوصية الواردة في التقرير بأن تعمل الحكومة والبعثة معا. وما إعادة اللاجئين إلى ديارهم مؤخرا من بين احتياطيي القوات المسلحة الإندونيسية السابقة من تيمور الشرقية إلا مثال على السير في الاتجاه الصحيح. فهي تدل على أن اللاجئين ليسوا في حاجة إلى تحمل الأسى في المخيمات لفترة غير معلومة، إذا اتخذت الخطوات الصحيحة من كل جانب.

ونحن نؤيد فكرة إنعاش المباحثات الثنائية بين حكومة إندونيسيا والبعثة الانتقالية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية في سبيل منع التغلغل عبر الحدود في أراضي تيمور الشرقية. والتعاون بين القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية ونظرائها في البعثة أمر ضروري للتقليل من حوادث عبور الحدود إلى أدنى حد. ونرحب بإنشاء لجنة حدود مشتركة في ذلك الصدد. كما نرحب باعتماد تشريع إندونيسي مؤخرا لإنشاء محكمة لحقوق الإنسان تساعد في عملية إقامة العدل في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحالات قتل موظفي الأمم المتحدة.

وجاء التأكيد مرات كثيرة في التقرير على قضية العدل والمصالحة، كما جاء ذلك في الكلمات التي أدلي بها اليوم. ونحن متفقون على ذلك التركيز؛ فهذه القضية ذات آثار هامة على مستقبل الإقليم. كما أنها ترتبط بمجالات مشاكل أخرى. وتكمن الصعوبة في إقامة العدل على وجه السرعة في حالات العنف المعلومة؛ ونتوقع أن يكون لذلك أثر إيجابي على المصالحة الوطنية. فالمصالحة الوطنية، أو على الأقل مظاهرها المحلية، عامل مهم في تسريع عودة اللاجئين إلى ديارهم. ومن المهم أن يفهم ذلك في المنظور الصحيح من جانب الشعب التيموري الشرقي ومن يتصالح معهم. ونرجو أن يدعم الجانبان بصورة كافية العمل الجيد الذي تؤديه البعثة في هذا المجال. ولدينا إحساس قوي بأن أساس العلاقات الدائمة والسلمية بين الإقليم وإندونيسيا يكمن في إقامة علاقات منسجمة بين شعبي تيمور الشرقية وتيمور الغربية. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الذي ترمي إليه كل المساعي.

وفي كلمة السيد فييرا دي ميلو تعرفنا على خمسة مجالات نرى أن يؤيدها المجلس. فالمجال الأول يتعلق بالتعمير. وأرى أن مشاورات السيد فييرا دي ميلو مع البنك الدولي ملائمة تماما في هذا الصدد؛ كما أننا نتطلع إلى اجتماع بروكسل في الأسبوع المقبل.

ويتعلق المجال الثاني بأصول البعثة التي يحتفظ بها في تيمور الشرقية ولا سيما الأجهزة الضرورية. ونرى أن لاقتراح السيد فييرا دي ميلو أهمية كبيرة؛ وينبغي أن يعمل المجلس بمقتضاها. ونطالب الأمانة العامة أيضا بأن تعمل مع كل الوكالات والهيئات المعنية لكفالة تنفيذها وبقاء الأصول في تيمور الشرقية.

ويتصل المجال الثالث بسرعة انسحاب قوات البعثة. ونحن نتفق مع السيد فييرا دي ميلو على أن هذا يعتمد أساسا على الحالة الأمنية وعلى بناء القدرات في تيمور الشرقية. ونود أن نشهد متابعة ملائمة لذلك.

والمجال الرابع هو عملية نقل السلطة إلى التيموريين عن طريق بناء القدرات. وقد قال السيد فييرا دي ميلو إن هذه العملية ينبغي ألا تنتهي باستقلال الإقليم، وأرى أن من المهم ألا يغفل المجلس عن ذلك - وليس المجلس فحسب بل أعتقد أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يشتركان لاحقا في أنشطة التنمية في تيمور الشرقية.

والنقطة الأخيرة تتعلق بالتحول السلس بحلول نهاية عام ٢٠٠١ عن طريق عملية فعلية لنقل السلطة للتيموريين مع تسليم السلطة التنفيذية والتشريعية إلى الشعب التيموري الشرقي. ونرى هذه مسألة هامة يجب ألا تغيب عن البال.

ونحن نتطلع إلى إجراء الانتخابات العامة المتوقعة لجمعية تأسيسية، يتوقع أن تزاول نشاطها بحلول منتصف عام ٢٠٠١. ونرجو أن تكون الأمم المتحدة موجودة في تيمور الشرقية في المستقبل، وفق ما يؤكده السيد فييرا دي ميلو. ونتطلع إلى اشتراك المجلس في تلك العملية.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود بداية أن أشكر السيد فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، على ما قدمه لنا توا من معلومات كاملة للغاية. وأود أيضا أن أشكر السفير أنجابا على قيادته الممتازة لبعثة المجلس.

بوصفي أحد أعضاء بعثة الأمم المتحدة التي زارت تيمور الشرقية وإندونيسيا، يمكنني أن أقدر العمل الممتاز الذي اضطلع به السيد فييرا دي ميلو وفريقه. فإن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) رائع بالفعل. ومرة أخرى أود إذا أن أعرب، باسم الأرجنتين، عن شكري وتقديري لكل العاملين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولرجل الإدارة الانتقالية لتيمور الشرقية على عملهم الدؤوب الذي يشكل القوة الدافعة الأساسية وراء التطورات المذهلة التي شهدتها تيمور الشرقية هذا العام.

ولا حاجة لسرد المبادرات والإنجازات الممتازة التي حققتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فقد وصف لنا الممثل الخاص للأمين العام البعض منها في إحاطته الإعلامية. وبالمثل، فإن تقرير بعثة مجلس الأمن يشدد على بعض تلك الإنجازات، ومع ذلك، يجب ألا نقلل من شأن المشاكل الراهنة في مجالات من قبيل مجالي التعمير وإدارة العدالة، وينبغي ألا نقلل أيضا من ضخامة التحديات التي سنواجهها إلى حين حصول هذا الإقليم على الاستقلال الكامل، لذا ينبغي ألا يتغير في شيء الالتزام تجاه تيمور الشرقية مع استمراره إلى ما بعد الاستقلال.

وأمكن أيضا لبعثة مجلس الأمن تقييم تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) وبخاصة في الجزء الغربي من جزيرة تيمور، وفي هذا الصدد، نحن نولي أولوية خاصة لثلاث قضايا هي: حل مشاكل اللاجئين؛ وتحسين الأوضاع الأمنية، وعلى وجه الخصوص نزع سلاح الميليشيات وتسريحها؛ وإرساء عملية تؤدي إلى محاكمة المسؤولين عن العنف في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ والمسؤولين مؤخرا عن قتل الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة.

ومما يشكل تقدما هاما، الاعتماد الأخير للتشريع المتعلق بحقوق الإنسان والاقتراح بهذا الشأن المتصل بإنشاء

محاكم مخصصة. وفي حين أننا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية في هذه المجالات الثلاثة، نؤمن أيضا بضرورة اتخاذ المزيد من التدابير كما هو مبين في تقرير البعثة. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتجلى النهج الإيجابي الذي تنتهجه السلطات في جاكرتا في اتخاذ إجراءات محددة تؤدي إلى وضع حلول حقيقية للمشاكل التي أشرت إليها.

ويسعدنا بالفعل أن لجنة الحدود المشتركة ستجتمع في جاكرتا يوم الخميس القادم؛ وأن أعدادا كبيرة من اللاجئين، بمن فيهم بعض الجنود الاحتياطيين من القوات المسلحة الإندونيسية من تيمور الشرقية عادوا مؤخرا إلى تيمور الشرقية، والقرار الذي اتخذته السلطات الإندونيسية بشأن حل مشكلة المعاشات التقاعدية.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أعرب بداية عن امتنان الحكومة الكندية لما اضطلع به السيد دي ميلو، ويواصل الاضطلاع به، في تيمور الشرقية. ويسعدنا أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تمكنت من أن تحد من أنشطة الميليشيات في تيمور الشرقية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ومما يشجعنا عودة ما يقرب من ٤٠٠ لاجئ من تيمور الغربية في الأسابيع الأخيرة. ونلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة قد قامت بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية، بإعداد الخطط الطارئة اللازمة فيما يتعلق بعودة عدد كبير من اللاجئين. وفي هذا الصدد، نحيط علما بأن الحكومة الإندونيسية قد أنشأت فرقة عمل لإعداد مشاريع للتسجيل. ونحن نؤيد النتيجة التي خلصت إليها بعثة مجلس الأمن بشأن ضرورة أن تكون هذه الممارسات خالية من الآثار المؤيدة للاندماج وأن تتضمن موظفين دوليين لكي تتوفر لها المصداقية اللازمة.

ونحن نتفق مع تأكيد السيد فييرا دي ميلو على ضرورة إنشاء قوة شرطة وطنية وزيادة القدرات القضائية، ويسعدنا أن اللجنة الخامسة قد وافقت بشكل غير رسمي على اقتراح الأمين العام بشأن زيادة هذه العناصر في الميزانية المقررة لبعثة الأمم المتحدة، ونحن نتطلع إلى استعراض احتياجات القطاع القضائي في تيمور الشرقية، ونتفق مع ضرورة القيام بالمزيد على أساس الموارد المقدرة، نظرا لنطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة.

ومما يسعدنا الاعتقالات المتصلة بقتل ثلاثة موظفين من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أتامبوا بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر، واعتماد إندونيسيا مؤخرا تشريعا يدعم إنشاء محكمة وطنية لحقوق الإنسان.

لدي سؤال واحد محدد للسيد فييرا دي ميلو. كيف يقيِّم إمكانات التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الإندونيسية وبعثة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات المرور العابر بين جيب أوكوسي وتيمور الشرقية؟

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أشكر السيد فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. ويؤسفني أنني لم استمع إليها، بيد أن إحاطاته الإعلامية دائما ما تكون بالغة الفائدة والأهمية.

ونعرب عن تقديرنا لبعثة مجلس الأمن على ما أحرزته من تقدم خلال زيارتها لتيمور الغربية. وقد تقدمت البعثة، من خلال تقريرها، بعدد من التوصيات التي تستحق اهتمامنا ونظرنا الإيجابي فيها.

وخلال العام الماضي، أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقدما ملحوظا في مختلف مجالات عملها، وبخاصة فيما يتعلق بمشاركة أبناء تيمور الشرقية في شؤونهم السياسية. فقد تم إضفاء الطابع الوطني التيموري

على العديد من الهيئات الإدارية. والتطورات التي طرأت على الحالة مشجعة. وبالطبع، ما زال هناك عدد كبير من المشاكل في مجالات التعمير والقضاء والإدارة تتطلب مساعدة ودعم مستمرين من المجتمع الدولي.

ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة تيمور الشرقية على التوصل إلى الاستقلال. وعلى ضوء الحالة الراهنة، ما زال من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة لتيمور الشرقية لكي يتوصل حقا شعب تيمور الشرقية إلى الحكم الذاتي الذي يتطلع إليه.

وتوصي بعثة الأمم المتحدة في تقريرها، باستمرار وجود ما للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وهذه التوصية تتطلع إلى المستقبل،ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بدراسة معمقة في هذا الشأن مع الاحترام الكامل لآراء التيموريين الشرقيين، من أجل التوصل إلى فهم ودعم شعب تيمور الشرقية ومن أجل أن تسفر جهود المجتمع الدولي عن النتائج المتوقعة.

وفيما يتعلق بمسألة تيمور الغربية، نرحب بالتقدم المحرز في مجال نزع سلاح الميليشيات وتسريحها، والتحقيق مع مرتكبي الجرائم، والتوصل إلى تسوية دائمة لمسألة اللاجئين. ونأمل أن يوفر المجتمع الدولي الدعم والتشجيع اللازمين للحكومة الإندونيسية فيما تضطلع به من أعمال لتعزيز قدراتها على حل المشاكل. ونود أيضا أن نعرب عن عظيم تعاطفنا مع الحالة المأساوية السائدة في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. ونأمل أن تتخذ الحكومة الإندونيسية التدابير اللازمة لتحسين البيئة الأمنية وتهيئة الأوضاع المؤاتية اللازمة لعودة الموظفين الدوليين للعمل مع اللاجئين.

ونعتقد أيضا أنه مع التحسن التدريجي في الحالة الأمنية، يجب أن يعود مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الدولية الأخرى إلى تيمور الغربية في أقرب وقت ممكن، لتقديم المساعدة إلى اللاجئين، الذين تمس حاجتهم إليها.

ونسجل كذلك أن بعثة مجلس الأمن قدمت عددا من التوصيات في هذه المجالات. ولا يمكن أن يجري تنفيذ هذه التوصيات دون التفهم والتعاون من جانب إندونيسيا، خاصة فيما يتعلق بإرسال خبراء أمن إلى تيمور الغربية ودفع المعاشات التقاعدية. ونأمل أن تتمكن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية من زيادة تعزيز الاتصالات والمشاورات مع الحكومة الإندونيسية.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري ودعمي للسيد فييرا دي ميلو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية للجهود الكبيرة التي اضطلعا بها. وستواصل الحكومة الصينية تقديم أقصى ما يمكنها من مساعدة إلى تيمور الشرقية من خلال الطرق الثنائية والمتعددة الأطراف.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يتقدم وفد بلادي بالشكر إلى السيد فييرا دي ميلو على الإحاطة الإعلامية الصادقة، والمركزة، والشاملة التي قدمها لنا الآن.

وتقدر ماليزيا تقديرا عظيما التقدم الذي أحرزته حتى الآن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (الإدارة الانتقالية)، ويهنئ الممثل الخاص على قيادته وجهوده الدؤوبة رغم التحديات الكثيرة التي تواجهه. ونشيد كذلك بجميع زملائه وبجميع موظفي الإدارة الانتقالية.

وبوصفي عضوا في البعثة التي ذهبت مؤخرا إلى تيمور الشرقية بقيادة السفير مارتن أنجابا، الذي أحييه، فقد أعجبت بالنتائج الإيجابية التي أحرزتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حتى الآن. وتتضمن هذه النتائج مشاركة التيموريين الشرقيين على نحو متزايد في إنشاء وبناء مؤسسات الحكم، والتعاون الذي تطور بين الإدارة الانتقالية

وحكومة إندونيسيا، والالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي دعما لعملية تعمير تيمور الشرقية وتأهيلها.

وكما سمعنا من السيد فييرا دي ميلو هذا الصباح، بدأت الإدارة الانتقالية تضفي الصبغة التيمورية على إدارتها، فتعمل مع قيادة تيمور الشرقية على وضع جدول زمني لصياغة دستور، والتحضير للانتخابات، وإنجاز الاستقلال. ولكن، وكما أوضح السيد فييرا دي ميلو نفسه، لم يكن هذا التقدم سلسا دائما. ونحن لا نقلل لا من جسامة الصعاب الحالية في مجالي التعمير وإقامة العدل، ولا من ضخامة التحديات التي لا تزال تعترض طريق الاستقلال، الذي يقدر له حاليا أن يتحقق في النصف الثاني من عام ٢٠٠١. ولا غنى حتى الآن عن المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي، بما فيه المجلس.

ونحن شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، لا نزال نشعر بالقلق إزاء محنة اللاجئين الذين مازالوا يعيشون في مخيمات في تيمور الغربية. ونقدر الجهود المبذولة حتى الآن، التي ستسمح بالعودة السريعة لمكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى إلى تيمور الغربية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام حكومة إندونيسيا بالتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية، مما سيمكن موظفي مكتب المفوضة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني من العودة إلى تيمور الغربية.

ونتطلع إلى التقييم المبكر للحالة الأمنية تعجيلا للعودة المبكرة لهؤلاء الموظفين الدوليين. ونوافق كذلك على أنه يجب المحافظة على السلامة والأمن في تنفيذ جميع مراحل العملية التي بدأت مؤخرا، وأن تبدأ على الفور عملية تسجيل المتبقين من لاجئي تيمور الشرقية.

ولا تزال ماليزيا تولي أولوية قصوى لأن تبزغ في المستقبل القريب تيمور الشرقية المستقلة المتمتعة بالاستقرار والأمن، والمقيمة لعلاقات طيبة مع اندونيسيا وغيرها من الدول المجاورة. ونؤمن بأن مستقبل السلم والاستقرار في تيمور الشرقية سيعتمد على المصالحة الكاملة والمبكرة، لا بين أبناء تيمور الشرقية نفسهم فحسب، بل بين تيمور الشرقية وجارتها المباشرة والهامة، إندونيسيا. ولهذا، نرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص في هذا الاتجاه. ونعترف كذلك بالجهود الإيجابية والبناءة التي تضطلع بها إندونيسيا، ونقدر دورها في هذا الصدد.

وفي سياق المصالحة الوطنية - أي المصالحة بين التيموريين الشرقيين أنفسهم - يجب أن تعالج قضية العدالة المعالجة الواجبة، حيث لن تكون هناك مصالحة حقيقية أو دائمة في غياب العدالة. ومن المرجح أن تضطلع قيادة تيمور الشرقية المستقلة بمعالجة هذه القضية بصورة كاملة، إلا أنه يمكن للإدارة الانتقالية أن تضطلع بدور هام في تمهيد الطريق لهذه العملية. ويسعد وفد بلادي أن يشير إلى أن الإدارة الانتقالية بادرت في الواقع بخطوات هامة في هذا الاتجاه، فيما يتعلق بتيسير محادثات المصالحة، وتدعيم قدرة تيمور الشرقية على معالجة قضية إقامة العدل. وينبغي للمجتمع الدولي وللمجلس أن يواصلا دعم هذه الجهود، فضلا عن الجهود الأخرى التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

ونشاطر المجلس أسلوبه الحاسم في شجب الجرائم التي ارتكبت ضد موظفي الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة إندونيسيا، بما فيها إصدار قانون هام لحقوق الإنسان يعالج هذه القضية بسرعة أكبر.

لقد استمع المجلس في الأسبوع الماضي إلى السفير أنجابا، رئيس بعثة المجلس، الذي أحاطنا علما بنتائج زيارة البعثة لهذه المنطقة. وملاحظات البعثة ونتائجها واضحة لا لبس فيها، وتمنحنا الأمل في إمكان إحراز تقدم في التنفيذ

السريع للقرارين ١٢٧٢ (١٩٩٩) و١٣١٩ (٢٠٠٠)، على الترتيب. ونشعر بالامتنان لأنه كان لزيارة البعثة أثر إيجابي عام، وبخاصة فيما يتعلق بقضية عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية. ويسعدنا أن نسجل أنه في يوم الأربعاء الماضي عاد أكثر من ٤٠٠ لاجئ إلى تيمور الشرقية لأول مرة منذ حادث أتامبوي في ٦ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يصبح ذلك نقطة تحول.

وجهودنا للتغلب على التحديات المباشرة التي أكدناها اليوم لا بد أن تؤدي إلى هدفنا طويل الأمد، وهو البناء الناجح والسلمي للدولة في تيمور الشرقية. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، بغية إدامة التقدم المحرز أثناء الـ ١٣ شهرا الماضية. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد التزامها المستمر بالتعاون إلى أقصى حد تستطيعه مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وشعب تيمور الشرقية في جهودهما لبناء دولة مسالمة وديمقراطية.

أخيرا، ينظر وفد بلادي بعين الرضا إلى كثير من الاقتراحات التي تقدم بها السيد فييرا دي ميلو أثناء بيانه هذا الصباح. وكالعهد بنا، نود أن نؤكد له دعمنا المستمر والمستدام لكل جهوده.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نود أن نعرب عن امتناننا للسيد فييرا دي ميلو لإحاطته الإعلامية الشاملة. وتقدر روسيا تقديرا عميقا الجهد الذي يبذله بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (الإدارة الانتقالية).

ونؤكد جلسة اليوم مرحلة هامة في تطور الأحداث في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نسجل النتائج الناجحة جدا التي أحرزتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية خلال العام الأول من عملها. لقد أحرزت هذه الإدارة تقدما ملحوظا صوب تحقيق أهدافها عن طريق المساعدة على تحريك الإقليم صوب شكل شامل من أشكال تقرير المصير. وقد اضطلعت الإدارة بعمل هام جدا في التحضير للانتخابات المقبلة، سواء كان ذلك في مجال المسائل العملية، مثل تسجيل سكان تيمور الشرقية أو في مجال المناقشات التفصيلية لنوع الانتخابات التي يجب أن تجري أولا.

وختاما نلاحظ بعض التقدم في إعداد قوات دفاع تيمور الشرقية. ونرى أن كل هذه البوادر الإيجابية تعطينا مبررات للتفاؤل إزاء التطورات في تيمور الشرقية.

وينضم الوفد الروسي إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن ارتياحه لنجاح بعثة مجلس الأمن إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية. ونرى أنهاقدمت إسهاما محددا في كفالة السلام والأمن في تلك المنطقة من العالم. ولا تزال الأوضاع في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية والأنشطة التي تقوم بها الميليشيات المؤيدة للاندماج من أشد المشاكل حدة في تسوية الحالة في تيمور الشرقية. ويتعين علينا مع الأسف الإشارة إلى أن الميليشيا تواصل اضطهاد اللاجئين وتخويفهم، وبالتالي فهم لا يتمتعون بعد بحرية الاختيار. وننتظر من السلطات الإندونيسية أن تتخذ تدابير لحل هذه المشاكل.

وفي الوقت ذاته، وجهنا الاهتمام إلى تقييم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو لبعض أوجه التقدم المحرز في مجال الإعادة إلى الوطن. ونأمل أن يتم تعزيز هذا الاتجاه. ونود أن نلفت الأنظار أيضا لتكرار الإشارة إلى التعاون مع الحكومة الإندونيسية في تقرير بعثة مجلس الأمن وفي إحاطة السيد فييرا دي ميلو الإعلامية. ونرى أن هذه نقطة على درجة كبيرة من الأهمية، وأنها تدعم النظرية القائلة بأن النجاح، سواء في ذلك نجاح بعثة مجلس الأمن، أو على نطاق أوسع، النجاح

في تسوية الحالة في تيمور الشرقية برمتها، ينبغي أن يستند إلى تعاون بناء مع إندونيسيا.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميلو على الزيارة التي يقوم بها لنيويورك وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها لتوه عن التقدم المحرز وعن خططه بالنسبة للمستقبل. وأود كذلك أن أوجه الشكر لقائد بعثتنا، السفير أندجابا، على كيفية إدارته لبعثة مجلس الأمن وقيادته للمناقشات والاتصالات التي أجريت مع كل الأطراف التي اجتمع بها. فكانت ناجحة بأكثر من مقياس. وبفضل تفهم جميع الأطراف وتعاونها فوق كل شيء أمكن البدء في إجراء حوار بناء وإيضاح المسار اللازم اتخاذه بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة دون الإقليمية.

لقد كانت بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية بدعوة من السيد فييرا دي ميلو، وإلى إندونيسيا بدعوة من الحكومة الإندونيسية، إيجابية لهذا السبب، ونأمل في أنها سوف تمكننا من المضي قدما في توفير حل تدريجي وسلس لجوانب معينة من الحالة حتى ننشر الهدوء في تلك المنطقة ونعزز السلام والأمن فيها. ومن النقاط البالغة الأهمية التي يرى وفدي في ذلك السياق وجوب التأكيد عليها إرادة السلطات الإندونيسية والتيمورية الشرقية أن تقلبا صفحة جديدة في علاقاتهما الثنائية، التي تستند، بناء على الآراء التي استمعنا إليها من كلا جانبي الحدود، على نهج سيتبع في المستقبل وينبغي أن يتمتع بدعم المجتمع الدولي سياسيا من خلال زيادة المساعدة المالية والمؤسسية.

ورأينا على أرض الواقع العمل الذي حققه الممثل الخاص للأمين العام في وقت قياسي وبموارد محدودة للغاية لمساعدة أبناء تيمور الشرقية على أن يمسكوا بزمام شؤونهم ويعدوا العدة لاستقلالهم، وفقا للعملية التي وصفها السيد فييرا دي ميلو.

ونود أن نعرب عن عظيم تأييدنا واحترامنا للعمل الذي تؤديه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ولا سيما الذي يضطلع به السيد فييرا دي ميلو الجدير بالثناء. فقد كان التزام الممثل الخاص للأمين العام شخصيا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٧٢(١٩٩٩) هو الضمان الوحيد للنجاح في التصدي لهذا التحدي الكبير، وخاصة بالنظر إلى مختلف العوائق والمشاكل التي واجهتها الإدارة الانتقالية طوال هذه الفترة.

وكانت زيارتنا إلى تيمور الشرقية فرصة جديدة لنرى على الطبيعة التقدم الكبير الذي تم إحرازه بفضل عمل الإدارة الانتقالية في غضون فترة لا تزيد عن العام إلا قليلا في مجالات الأمن والقانون والنظام والحالة الإنسانية. وقد أكد ذلك أعضاء بعثة مجلس الأمن الذين كانوا في تيمور الشرقية بعد الانتخابات. ويجب علينا مواصلة تقديم الدعم لعمل الإدارة الانتقالية في مختلف المجالات التي تلزم فيها موارد بشرية ومالية إضافية. ونرى فوق كل شيء أن تتاح المرونة للممثل الخاص للأمين العام، لأنه وحده القادر على تحديد الأولويات وما لها من أهمية عاجلة. ونرى بعد أن شهدنا ما تم إنجازه وما ينبغي إنجازه أنه ينبغي استكشاف إمكانية ذلك. كما أن النظام القضائي، الذي لا غنى عنه للمصالحة، من المسائل الملحة التي يلزم التصدي لها.

ولاحظنا خلال زيارتنا صدق السلطات الإندونيسية وإرادتها الصريحة على الأصعدة التشريعية والتنفيذية، فضلا عن إرادة المنظمات غير الحكومية، لاتخاذ الخطوات السياسية والقانونية والتشريعية اللازمة لإيجاد حلول للمسائل المطروحة. ونشجع إندونيسياعلى مواصلة هذا النهج إزاء المسائل المختلفة، من قبيل اعتقال الأشخاص المشتبه فيهم

وتقديمهم للمحاكمة، وجمع الأسلحة وتدميرها، وعودة اللاجئين، ونزع سلاح المليشيات والالتزام بوضع حد لأنشطتها. ونرى أن هذه العملية البالغة التعقيد والدقة التي بدأتها الحكومة الإندونيسية جديرة بالتقدير، وأنه يجب تعزيز التعاون الضروري بين السلطات الإندونيسية والإدارة الانتقالية من أجل النجاح في معالجة جميع جوانب هذه المسألة.

ويجب أن يدعم المجتمع الدولي هذا التعاون ويتابعه حتى ننشئ على وجه السرعة استراتيجية للتعجيل بعودة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم في ظل أوضاع طيبة، وحتى يمكن الاضطلاع بعملية التسجيل بإشراف الحكومة الإندونيسية، بمشاركة من الوكالات الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واستنادا إلى رغبات الأطراف المعنية المعبر عنها بحرية في هذا الشأن.

ويجب التنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية بشأن جميع الأعمال التي يضطلع بها، وذلك من خلال آليات متفق عليها، من قبيل لجنة الحدود المشتركة، التي ستعقد أول اجتماع لها هذا الأسبوع في جاكارتا، واللجنة الثنائية، ولجنة الأمن، وما إلى ذلك. ويتمثل الهدف في تحقيق المصالحة داخل تيمور الشرقية، وبين التيموريين في إندونيسيا، وأخيرا، بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. فهاتان جارتان لا بد لهما من التعايش والتعاون من أجل مستقبلهما المشترك. وهذا هو ما سمعناه من قادة البلدين على حد سواء.

ومن الواضح أن نجاح هذا المسعى سيتطلب بعض الموارد، وفوق كل شيء بعض الوقت لتفادي حدوث تدهور. ويستدعي ما أشير إليه في تقرير بعثة مجلس الأمن من تعقيد وترابط المسائل قيد النظر، دراسة المسألة ككل. إذ يمكن أن ينجم الضرر عن محاولة تجزئة النهج المتبع أو تحديد أولويات بدون المراعاة الواجبة لترابط البارامترات أو المناخ السياسي المحلي. وينبغي ألا تستحدث تسوية الحالة مشاكل أخرى تنطوي على آثار قد لا تدرك عواقبها.

نرى أن هذا هو النهج السليم لحل جميع الجوانب التي جاء ذكرها في تقرير البعثة بالقدر اللازم من الهدوء وبأعلى فرص تحقيق النجاح. ويجب أن نتذكر أننا نتعامل مع نشوء دولة جديدة، حيث تحولت حدود المقاطعات فجأة إلى حدود دولية، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من نشوء بارامترات جديدة يتعين استيعابها بمرور الزمن.

وقد أحطنا علما بأن زعماء تيمور الشرقية وزعماء إندونيسيا على وعي بذلك. ويجب علينا أن نواصل تشجيعهم، كما يفعل السيد سيرغيو فييرا دي ميلو. ونحن نشكره مرة أخرى ونؤيده لما يضطلع به من عمل سعيا للوفاء بالولاية التي أناطها مجلس الأمن به. وهي ولاية دعمتها مهارته والسمعة التي حظي بها في تيمور الشرقية وإندونيسيا على السواء.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية السيد سيرغيو فييرا دي ميلو. ونحن نشكره على إحاطته الإعلامية الوافية، التي زودتنا مرة أخرى بنظرة متعمقة للعملية الجارية حاليا في تيمور الشرقية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا، في ظل القيادة البارزة للسفير مارتن أنجابا، سفير ناميبيا، على هذا العمل الذي يستحق أسمى آيات التقدير. ولدى عودة أعضاء البعثة أوضحوا لنا طبيعة التقدم الذي حققته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومداه والتحديات التي واجهتها. وقد زادت النتائج التي توصلت إليها البعثة من

فهمنا لحقائق الوضع، ولا شك أن مناقشاتنا وقراراتنا قد استنارت بفضلها.

وما برح وفدي يدرك التحديات العديدة التي تواجهها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، في سعيها لإعداد تيمور الشرقية للحكم الذاتي الكامل، بالتعاون مع شعب تيمور الشرقية واحتلال مكانها في المجتمع الدولي كبلد مستقل، وفقا للقرار ١٢٧٢(١٩٩٩).

وقد عززت الإحاطة التي قدمها السيد فييرا دي ميلو اليوم النتائج التي توصلت إليها بعثة مجلس الأمن. وقد لاحظ وفدي التقدم الذي تحقق في عدد من المجالات. ونحن نلاحظ على الأخص أن البعثة قد أبدت تأثرا قويا بالتقدم الهائل الذي تحقق فيما يتعلق بالاضطلاع بالولاية التي أنيطت بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وقد أسعدنا أن نستمع إلى بيان السيد فييرا دي ميلو بشأن تعمير تيمور الشرقية. ونحن نتفق معه على أن إنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية هو جزء جوهري من العملية الانتقالية. ونحن ندرك أنه بدون توفير الأمن في الداخل والخارج، فإن الجهود التي تستهدف تطوير تيمور الشرقية ستكون في الواقع بلا جدوى. ونحن نشيد بالحكومات التي ألزمت نفسها بهذا الجهد، ونود أن نؤكد على أن المستقبل الأمني لتيمور الشرقية يجب ألا يترك للصدفة. ونحن نؤيد الرأي القائل بأن الوجود الدولي سيكون ضروريا في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

لقد بين وفدي في الماضي بصورة قاطعة أن إشراك التيموريين الشرقيين في رسم مستقبلهم عنصر لا غنى عنه لاستدامة بقاء تيمور الشرقية وتضييق الفجوات الممكنة لدى وصول إدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى نهايتها. وقد بين السيد فييرا دي ميلو أن إضفاء الصبغة التيمورية على عملية الانتقال تمضي إلى الأمام، وأن عملية تسليم الحكم إلى التيموريين الشرقيين ستصبح عملية راسخة لا حدثا عارضا.

وأود أن أتناول بإيجاز حالة اللاجئين. إن عودة ٦٥ من الجنود السابقين في قوات الاحتياط الإندونيسية مع عائلاتهم من تيمور الشرقية، والتي خطط لها منذ زمن طويل، ونظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، هو حدث يحظى بالترحيب. وما يبدو الآن أنه علامة مبكرة على تطور نحو الاتجاه لعودة اللاجئين من تيمور الغربية ينبغي أن يلقى التشجيع. ونأمل أن يحظى هذا التطور بالأولوية من الاهتمام. كما نحث أوساط المساعدة الإنسانية الدولية على التصدي للحالة الإنسانية في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية على وجه السرعة.

لقد حدد السيد فييرا دي ميلو عددا من الشواغل المتعلقة بالعجز عن إنشاء نظام قضائي يعمل بطاقة كاملة. ونحن ندرك التحديات والقيود، لا سيما غياب الموارد ونقص القدرات المحلية الكافية. ولا يمكن السماح باستمرار هذا التعطيل في تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ إلى القضاء. ونحن نتطلع إلى استعراض إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لقطاع العدالة، ونثق في أنه سيتم التوصل إلى حل لهذه المشكلة الملحة دون مزيد من التأخير. إن استمرار الحرمان من العدل لا يمكن إلا أن يترك أثرا سلبيا على عملية المصالحة.

وحسبما بين وفدي من قبل، فإن جهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لبناء القدرة المحلية وإعداد التيموريين الشرقيين للاستقلال هي جهود حيوية في الواقع. وقد نوهنا بهذه الجهود في هذا الصدد. وما برح وفدي يؤيد جميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف. إن الجدول الزمني والآليات التي ستؤدي بتيمور الشرقية إلى الاستقلال الكامل، كما حددها السيد فييرا دي ميلو، سوف تعود بالفائدة على شعب تيمور الشرقية عندما تنفذ، وتبشر بالخير بالنسبة لمستقبلهم.

قبل أسبوع، عكف مجلس الأمن على مناقشة هامة للغاية بشأن استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام. أما وإدارة الأمم المتحدة تمضي قدما في العملية الانتقالية، فعلينا أن نضمن أن الهياكل المؤسسية التي تنشأ سوف تصمد لاختبار الزمن. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالمستقبل، ففي إمكاننا اتخاذ التدابير الضرورية لضمان أن يكون مستقبل تيمور الشرقية المستقلة مبنيا على أسس صلبة. ومما له أهمية قصوى في هذا الصدد بالنسبة لجميع أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تشارك مشاركة تامة في هذه العملية. وعلينا ألا نسعى للتملص من مسؤولياتنا. وانسحابنا من تيمور الشرقية في نهاية المطاف يجب أن يصبح مثالا على عزم الأمم المتحدة على تنفيذ حفظ السلام على النحو السليم. وتؤيد جامايكا هذا المسعى تأييدا تاما.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام السيد سيرغيو فييرا دي ميلو، وأن أشكره على العرض الذي قدمه، والذي كان ملهما كما هي العادة دائما. كما أود أن أهنئ بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا، برئاسة السفير أنجابا. ولا شك أن التوصيات الواضحة التي صيغت ستدعم استقلال تيمور الشرقية على نحو أكبر.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٧٢(١٩٩٩)، يرحب وفدي بالتدابير التي اتخذها الممثل الخاص لدعم قدرات الشرطة الوطنية والقضاء على نحو أكبر. وتحظى التدابير المقترحة لتحقيق ذلك الغرض بتأييدنا التام. وينبغي الترحيب بتطبيع أنشطة الميليشيات بشكل تدريجي. إلا أننا نرى أن علينا أن نظل متيقظين وأن ندعم تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

ويرحب وفدي، على المستوى السياسي، بالتقدم الكبير الذي أحرز نحو تحقيق الاستقلال، وإضفاء الصبغة التيمورية على الحياة العامة. وإننا نحث المجتمع الدولي على الإبقاء على دعمه لأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حتى تكمل هذه البعثة السامية مهمتها. ونحن نلتزم بها جميعا وبإقامة تيمور الشرقية المستقلة المستقرة.

وفيما يتعلق بالقرار ١٣١٩(٢٠٠٠)، فما زال وفدي يشعر بالقلق إزاء العدد الضخم من اللاجئين الباقين في تيمور الغربية، ولذلك فإننا نؤيد التوصيات التي قدمتها بعثة مجلس الأمن. ومن الضروري للغاية القيام بأنشطة ملموسة ومنسقة مع الحكومة الإندونيسية على وجه الاستعجال للإسراع بعودة اللاجئين عودة سالمة. ومثل هذا النهج ينبغي أن يطبق أيضا على ممارسة الحكومة الإندونيسية للعدالة فيما يتعلق بالأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وأطلب منها أن تركز على المصالحة الوطنية وإقامة العدالة وأن تكثف التعاون مع إندونيسيا. إن حل المسائل الأساسية المتعددة يعتمد على هذا العمل.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سأتكلم بصفتي الوطنية ولكنني أود أن أبتعث الطابع العام لاهتمام الاتحاد الأوروبي بالحالة في تيمور الشرقية. وبياني بشأن هذا الموضوع سيراعي بطبيعة الحال المواقف التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

يسعدنا جدا أن نرى هنا على هذه الطاولة، مرة أخرى، الممثل الخاص للأمين العام السيد فييرا دي ميلو ونود أن نكرر هنا مدى تأثرنا الحقيقي بالعمل الذي يقوم به الممثل الشخصي وجميع العاملين المدنيين والعسكريين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وعلى الرغم من الصعوبات القائمة في مجالات مثل التعمير وإدارة العدالة

وهي صعوبات شرحها السيد فييرا دي ميلو الآن – فإن التقدم المحرز في غضون السنة الماضية كبير وينبغي أن نرحب به بحرارة.

لقد قرأنا باهتمام كبير تقرير بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا التي تولى رئاستها السفير أنجابا. ونرى أن توصيات البعثة كانت ممتازة وندعو جميع الأطراف المشاركة إلى تنفيذ هذه التوصيات على الفور.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) فإننا نؤيد الملاحظات التي أبدتها بعثة المجلس بشأن ضرورة الاستمرار في إضفاء الطابع التيموري على الإدارة والإسراع في ذلك – وقد أشار السيد فييرا دي ميلو الآن إلى هذه النقطة بالذات. ونرحب بإنشاء المجلس الوطني الذي يتكون على وجه الحصر من الشعب التيموري. ونظرا للاستقلال المخطط له في العام القادم، فإننا نرى أن سياسة تعزيز القدرات الوطنية يجب أن تتقدم بشكل منتظم بغية تسهيل عملية الانتقال.

ويجب أن يصاحب تولي الشعب التيموري لشؤونه إعادة تشكيل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعض الأفكار بشأن المساعدة الاقتصادية والمالية والفنية والأمنية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدمها إلى تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ونرى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي والهيئات الأخرى المختصة، شأنها في ذلك شأن بعثة المجلس، ينبغي أن تبدأ التخطيط لوجود الأمم المتحدة بعد مغادرة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ونود أيضا أن نشكر السيد فييرا دي ميلو على جميع المعلومات التي قدمها بشأن جدول الأحداث السياسية التي يتوقع شعب تيمور الشرقية أن يقوم بها في السنة القادمة. هذه الأحداث هي تنظيم الجمعية التأسيسية، وصياغة الدستور، وضمان الانتقال السلس – كما قال السيد فييرا دي ميلو – إلى الاستقلال. ونحن نؤيد تأييدا كاملا ملاحظات بعثة المجلس بأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تريد أن تساعد التيموريين في إنشاء نظام قضائي عملي لمواجهة احتياجاتهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد هذا الهدف.

ونؤيد تأييدا كاملا أيضا التوصيات الهامة والعملية لبعثة المجلس بغية تنفيذ الأحكام المختلفة للقرار ١٣١٩ (٢٠٠٠). ومن الضروري بصفة خاصة عودة اللاجئين من تيمور الغربية وإعادة توطينهم بسرعة وبطريقة تضمن على نحو فعال أمنهم وحريتهم في الاختيار. وفي هذا الصدد يسعدنا أن نرى أنه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أُعيد الجنود الاحتياطيون للجيش الإندونيسي السابق، إلى تيمور الشرقية بنجاح. ونأمل أن تتكرر هذه العملية.

وتشجعنا الخطوات الأولية التي تتخذها السلطات الإندونيسية لنزع سلاح الميليشيات وحلها. هذه الميليشيات لا تزال مسؤولة عن كثير من أعمال العنف والتخويف وتشويه المعلومات في تيمور الشرقية والغربية على حد سواء. ولذلك نحث الحكومة الإندونيسية على أن تواصل بذل كل الجهود الممكنة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ترتكب ضد المواطنين المحليين أو ضد الموظفين الدوليين. واعتقال ستة أشخاص مؤخرا يعتقد أنهم شاركوا في مأساة أتامبوا يعتبر أمرا مشجعا.

ومثل بعثة المجلس نرى أن إقامة علاقات الثقة وحسن الجوار بين تيمور الشرقية وإندونيسيا أمر لا غنى عنه. ونرحب بالخطوات الأولى التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا لتحقيق هذا الهدف، ونأمل في أن يعقد الاجتماع المقبل للجنة الحدود المشتركة – التي قال السيد فييرا دي ميلو إنها

ستنعقد يوم الخميس المقبل – في جو إيجابي. ونرحب أيضا بقبول الحكومة الإندونيسية حضور فريق أمني تابع للأمم المتحدة إلى تيمور الغربية. هذه التدابير كلها لا غنى عنها إذا أراد المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية الأخرى العودة إلى تيمور الغربية للمساعدة في إعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة توطينهم.

وفي الختام، أود أن أؤكد دعم بلادي الثابت – وكذلك دعم الاتحاد الأوروبي – لقادة الشعب في تيمور الشرقية. وسيكون الاجتماع القادم للمانحين، الذي سيعقد في بروكسل في أوائل كانون الأول/ديسمبر فرصة لتأكيد التزامنا. وندعو البلدان والكيانات المانحة الأخرى إلى المشاركة بنشاط في مؤتمر بروكسل إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أسأل الممثل الخاص سؤالا فنيا. لقد تكلم في بيانه الاستهلالي عن تخفيف الإجراءات الإدارية والمالية، خاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد من ميزانية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للنفقات المتعلقة بالبنية الأساسية. وحسب فهمنا فإن هذا الأمر من أولويات الممثل الخاص وينبغي للجنة الخامسة أن تتناوله في أقرب وقت ممكن. وبغية مساعدة ممثلينا في اللجنة الخامسة نود أن نعرف ما إذا كان السيد فييرا دي ميلو قادرا في الوقت الراهن على أن يذكر لنا المبلغ المطلوب وما إذا كان يعتقد ذلك مجرد إعادة توزيع للنفقات في الميزانية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان موجز بصفتي الوطنية.

بالنيابة عن هولندا على وجه التحديد أود أن أعرب عن شكري العميق للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو. ولربما تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تستمع فيها هولندا بصفتها عضوا في مجلس الأمن إلى تقريره بشأن تيمور الشرقية. إنه، والعاملين معه من الأشخاص المتفانين يقومون بعمل رائع في وجه تحديات عديدة ذكرت السفيرة سودربيرغ أنه نادرا ما تتحدث عنها الصحافة لأن العملية تسير سيرا حسنا.

والواضح من تقرير بعثة مجلس الأمن، ومن إحاطة السيد فييرا دي ميلو الإعلامية اليوم أن المجتمع الدولي عازم على مواصلة التزامه بتيمور الشرقية لفترة قادمة. ولذلك نوافق تماما على مشروع البيان الرئاسي الذي قدمته المملكة المتحدة – والذي يؤكد على الحاجة إلى التزام دولي قوي بتيمور الشرقية بعد الاستقلال، عن طريق توفير المساعدة المالية والفنية والأمنية، ضمن أمور أخرى.

وفي هذا الشهر كرست الرئاسة الهولندية اهتماما خاصة لاستراتيجيات الخروج، وأعني بذلك مسألة كيفية إنهاء عملية للسلام بعد أن تتحقق أهدافها. ومن الواضح أن هذا الموضوع مهم جدا فيما يتعلق بتيمور الشرقية. فمنذ فترة غير طويلة أعرب وفدي عن قلقه إزاء اتجاه البعض منا – سواء الدول الأعضاء أو أولئك داخل الأمانة العامة – للتقليل من الوقت الذي تحتاج إليه تيمور الشرقية حتى تتمكن من مواجهة جميع التحديات التي تقابلها دولة مستقلة، بما في ذلك أمنها الداخلي. ونشعر بارتياح إذ نلاحظ أنه في هذا الصدد كان هناك تبدل كبير في المواقف. فنحن نرحب بالجو الواقعي الجديد. ولا يسعنا أن نأمل في أن تنتهي عملية تيمور الشرقية بنجاح إلا عن طريق الالتزام والواقعية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس وأعطي الكلمة للسيد فييرا دي ميلو ليرد على ملاحظات أعضاء المجلس وأسئلتهم.

السيد فييرا دي ميلو (تكلم بالانكليزية): قبل أن أرد، اسمح لي سيدي الرئيس أن أطلب منكم التفضل بنقل

امتناني لصاحب السمو الملكي، الأمير فيليم - اليكسندر، ولي عهد هولندا، على حضوره هذا الصباح واستماعه إلينا حتى بضع دقائق، وامتناني له لرسالة الدعم لي ولإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (الإدارة الانتقالية).

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم وأعضاء المجلس الآخرين على الدعم القوي لبعثتنا الذي أعربتم عنه مرة أخرى اليوم. هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لي ولزملائي، ولكن الأهم من ذلك بالنسبة لزعماء تيمور الشرقية وشعبها.

لدي بضعة تعليقات على نقاط أثارها جميع أعضاء المجلس تقريبا، أولا حول قضية اللاجئين في تيمور الغربية والحاجة إلى التسجيل السليم، والحاجة إلى أن يتمكنوا من ممارسة الاختيار الحر سواء كان للعودة الآمنة إلى تيمور الشرقية أو البقاء والاندماج في إندونيسيا مع دعم دولي. ومن الواضح أن هذا ضروري لنجاح مهمتنا، بما في ذلك إجراء عملية انتخابية ديمقراطية حرة وعادلة وشاملة العام المقبل.

وأشكر المجلس أيضا على ما قاله جميع الأعضاء حول الحاجة إلى تحسين مواردنا وبناء القدرة في المجال القضائي، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم الخطيرة وإقامة المحاكمات بشأنها. وأشكر على وجه الخصوص السفيرة سودربرغ، ممثلة الولايات المتحدة، على إشارتها الواضحة إلى أن الولايات المتحدة سوف تنظر في طلب الموارد البشرية الإضافية، وفي مقدمتها المحققون، من أجل تيمور الشرقية كأمر عاجل. إنني عادة أقارن بين الوضع الذي وجدنا أنفسنا فيه يوم ١٣ حزيران/يونيه من العام الماضي، عندما دخلنا كوسوفو متمتعين بموارد بشرية كبيرة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في ذلك الإقليم، وبين نقص هذه الموارد عندما دخلنا تيمور الشرقية وحتى اليوم. أرجوكم أن تساعدونا، وأرجو أن تجيبوا بشكل عاجل على الطلب الذي سنقوم بتوزيعه على أعضاء المجلس وعلى مؤيدين محتملين آخرين بشكل غير رسمي.

إنني ممتن أيضا لما قالته عدة وفود حول الحاجة إلى قوة دفاع لتيمور الشرقية وإلى إنشائها وتدريبها في المستقبل القريب جدا. وهنا أيضا سوف نحتاج لموارد جديدة، لأنه كما يعلم المجلس لا يوجد أي تخصيص على الإطلاق لهذا الغرض في ميزانية تيمور الشرقية الموحدة.

لقد رحب العديد من المتكلمين - بل في حقيقة الأمر جميعهم تقريبا - بإنشاء لجنة الحدود المشتركة وأعربوا عن أملهم في أن نحولها بسرعة إلى هيئة للاتصالات المنتظمة عالية المستوى تعالج وتحل قضايا من مختلف النوعيات موجودة في الوقت الراهن على جدول الأعمال الثنائي وذات الاهتمام المشترك.

أخيرا، أود أن أعيد التأكيد هنا على أننا نؤيد بالكامل تصريح جميع أعضاء المجلس بأنه يتعين على تيمور الشرقية وإندونيسيا أن تقيما أقوى وأصدق علاقات ممكنة بينهما. من الواضح أن هذه العلاقات ستكون ذات نفع متبادل لهما. هذه هي بالفعل سياساتنا، وينبغي أن أشير إلى أن مديرنا للشؤون السياسية والدستورية والانتخابية، السيد بيتر غالبريث، وصل إلى جاكرتا منذ يوم الأحد. وقد عقد أمس، وينوي أن يعقد اليوم، عددا من الاجتماعات. وقد أبلغنا بأنه عقد بالأمس اجتماعا مثمرا للغاية مع الوزير المنسق بامبانغ يودهويونو ضمن الإعداد لزيارة أنوي أنا أيضا القيام بها إلى جاكرتا في المستقبل القريب جدا.

شكرا لكم أيضا على كل ما قلتموه حول المرونة في استخدام الموارد المخصصة للميزانية المقدرة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحول مسألة أصولها.

فيما يتعلق بالإعداد لما بعد الاستقلال، أود أن أشكر مرة أخرى رئيس بعثة مجلس الأمن، السفير مارتن أنجابا،

على التوصية القوية التي قدمها في تقريره، وأنتم سيدي الرئيس على الرسالة المؤازرة بشدة التي كتبتها إلى رئيس الجمعية العامة.

(تكلم بالفرنسية)

ردا على السؤال المحدد الذي قدمه السيد دوتريو حول هذا الموضوع، لا أستطيع أن أعطي تقديرا بالنسبة لاستخدام الموارد من ميزانية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بهذا الشكل لدعم أنشطة إنشاء هذه الإدارة الجديدة التي ستصبح مستقلة، كما نأمل قرب نهاية العام القادم. لقد قدمنا عدة مقترحات عملية بشأن استخدام ميزانية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية - على سبيل المثال لتدريب عدد متزايد من رجال الشرطة التيموريين وإعادة إعمار البنية الأساسية للسلطة القضائية التيمورية الجديدة. ومن المؤكد أننا سنتمكن من إعطائكم أنتم واللجنة الخامسة بعض المقترحات المحددة. ومن الواضح أننا، كما أشرتم، سنبقي داخل حدود المعقول، طبقا لتقديرات اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . شكرا لكم على إعطائنا الفرصة لتقديم توصيات محددة بشأن الميزانية الحالية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أو الميزانية القادمة، وبالطبع حسب مدة الولاية التي سوف تعطونها لنا في نهاية شهر كانون الثاني/يناير.

(تكلم بالانكليزية)

أنتقل إلى مسألة أخرى محددة. سألتني السفيرة سودربرغ من الولايات المتحدة والسفيرة وانغ نيغفان من الصين عن أحدث تطور في المباحثات الثنائية ومسألة المعاشات التقاعدية. لسوء الحظ، لم نعقد أية مفاوضات ثنائية مع إندونيسيا منذ جولتنا الأخيرة في تموز/يوليه. ومن الواضح أن هذا أمر غير مرض. يتعين علينا أن نتفق على موعد لاجتماعنا الثنائي المقبل، كاجتماع منفصل عن اجتماع لجنة الحدود المشتركة. إن مسألة المعاشات التقاعدية تتصدر جدول أعمال مناقشاتنا الثنائية. وقد نجحنا في التوصل إلى اتفاق جزئي حول مسألة المعاشات التقاعدية التي ستدفعها حكومة إندونيسيا لموظفيها المدنيين السابقين من تيمور الشرقية، وأعتقد أنه يمكن تحقيق المزيد من التقدم بمجرد أن نجتمع مرة أخرى. وسوف أطلب من رئيس وفدنا في اجتماع لجنة الحدود المشتركة أن يقترح مواعيد للجولة القادمة من المباحثات الثنائية.

لقد طلب السفير أنجابا، وأيده السفير إلدون والسفير تشودوري والسفير وانغ ينغفان والسفير وارد، كجزء من تجديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في نهاية كانون الثاني/يناير، أن تقدم الأمانة العامة توصيات حول وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال، وقال إنه ينبغي البدء عاجلا في التخطيط لكي يتم ذلك. أشكره على ذلك. إننا نتفق معك تماما، سيدي السفير أنجابا، كما ناقشنا معك ومع أعضاء آخرين في بعثة مجلس الأمن في ديلي، وبالتأكيد سوف أطلع زملائي في قسم عمليات حفظ السلام على طلبك، ولا بد أنهم قادرون على تزويدك بمخطط عام حول الكيفية التي نرى بها وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال في الوقت الذي يقدم فيه الأمين العام تقريره إلى هذا المجلس في كانون الثاني/يناير.

لقد أوضح السفير إلدون بجلاء أن مسألة تعيين كبار الموظفين المدنيين ينبغي معالجتها كمسألة ذات أولوية في عملية إضفاء الطابع التيموري. وقد سأل عن الكيفية التي نعتزم أن نفعل بها ذلك. لقد بدأنا مناقشة هذه المسألة في مجلس الوزراء في الأسبوع الماضي، وسنواصل مناقشتها غدا، الأربعاء. ويتمثل التحديان الرئيسيان اللذان نواجههما في أن العديد من العناصر الماهرة والكفؤة من بين أبناء تيمور الشرقية لا يعيشون في تيمور الشرقية الآن. ومن الصعب،

كمـا يمكـن أن نتصـور، أن نوفـر لهـم الحوافـز اللازمــة لأن يعـودوا ويسـاعدونا في سـد الفجـوة القائمـة حاليـا في تعيـين الموظفين المدنيين الجدد في تيمور الشرقية.

ثانيا، من الواضح أن جدول المرتبات لموظفي الخدمة المدنية من أبناء تيمور الشرقية ليس تنافسيا، وإن كـان لا بـد لي من القول إن شركاؤنا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، خصوصا من صندوق النقد الدولي، يرون أن جدول مرتباتنا ربما يكون أعلى كثيرا من ناحية الاستدامة في الأجل الطويل. تلك هي المعضلـة الـتي نواجهـها. أمـا عـن الكيفية التي قد تمكننا من حل هذه المعضلة فهي ما يتعين أن يعالجه مجلس الوزراء والمجلس الوطني فيما بعد، إلا أنـني أريـد أن أؤكـد للسـفير إلـدون والأعضـاء الآخريـن في المجلـس أننـا نولي هذه المسألة أولوية قصوى.

لقـد طلـب مـني السـفير هـانبيكر ممثـل كنـدا أن أقيـم فـرص إمكانيـة الاتفـاق علـى الترتيبـات الانتقاليـة بـين جيـب أويكوسي وبقيـة إقليـم تيمـور الشـرقية. وكمـا يعلـم المجلـس، كـانت هـذه المسـألة مدرجـة في جـدول أعمالنـا في المناقشـات الثنائية مع حكومة إندونيسيا. ومـن الواضـح أن حالـة انعـدام الأمـن الـتي سـادت في تيمـور الغربيـة في شـهر أيلـول/سـبتمبر وتشـرين الأول/أكتوبـر جعلـت إجـراء المزيـد مـن المناقشـات بشـأن هــذا الموضــوع مســألة غايــة في الصعوبــة، إلا أننــا سنواصل إعطاءها أولوية قصوى، لسبب لا يقل أهميـة هـو أن سـكان هـذا الجيـب ينبغـي أن يوفـر لهـم الحـق الأساسـي في التنقـل بحريـة داخـل إقليـم تيمـور الشـرقية، فالسـبيل الوحيـد المتـاح لهـم حاليـا للقيـام بذلـك هـو اسـتخدام القـوارب الـتي وضعتها تحت تصرفهم إدارة الأمـم المتحـدة الانتقاليـة، وليـس أقلـها القـوة العسـكرية التابعـة لتلـك الإدارة، وهــذا أمـر غـير مـرض تمامـا، بالإضافـة إلى أنـه غـير آمـن تمامـا. ونحـن نبحـث أيضـا في إمكانيـة إنشـاء خدمـة منتظمـة للانتقـال بالمعديـات إلى ذلك الجيب وكذلك إلى جزيرة أتاورو، إلا أننـا سـنحتاج إلى موارد مالية إضافية لتحقيق ذلك. وسأقدم قائمة بهـذه الحاجـة إلى مؤتمـر المـانحين الـذي سـينعقد في بروكسـل في الأسـبوع القادم.

مـرة أخـرى، أتوجـه إليكـم، سـيدي الرئيـس، بخـالص الشـكر علـى إتاحـة هــذه الفرصـة لي لأن أبلـغ المجلـس بكـل مـا اسـتجد مـن تطـورات في تيمـور الشـرقية، ومـرة أخـرى أشكر المجلس على دعمه القوي.

الرئيس (تكلم بالانكليزيـة): أشـكر السـيد فـيرا دي ميللو على إجاباته وتعليقاته وتوضيحاته.

ليس هناك أي متكلمين آخرين على قائمتي. وبذلـك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلـة الحاليـة مـن نظـره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.